دار الـوثـائـق
الـقـومـيـة
بـالـقـاهـرة

الأرشيف السري

محفظـة رقـم
١٣٦٠

وثيقة رقم (٥٧٤)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحـدة الـحـفـظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٦٠
مـلـف رقـم: ١٣٢/ ٤٠/ ٧
الـمـلـف الـداخـلي:
رقـم الإفـادة:
نـمـرة الـتـصـديـر:
رقـم الـقـيـد:
عـدد الـمـرفـقـات:
تـاريـخ الـوثـيـقـة: ١٤ ربيع الأول ١٣٥٢ - ٧ يوليه ١٩٣٣م

موضوع الوثيقة:

بشان: مرسوم رقم ١١٣٥ بإعطاء امتياز استخراج البترول.

نـص الـوثـيـقـة:

مرسوم رقم ١١٣٥
بإعطاء امتياز استخراج البترول

نحن الملك عبدالعزيز عبدالرحمن الفيصل آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، بعد الاعتماد على الله، وبعد الاطلاع على الاتفاقية الموقع عليها في جدة في اليوم الرابع من شهر صفر عام ألف وثلاثمائة واثنين وخمسين هجرية بين وزير ماليتنا وبين المستر ل . ن. هاملتون ممثل شركة الزيت استاندرد في ولاية كاليفورنيا الأمريكية، وبناءً على موافقة مجلس الوكلاء أمرنا بما هو آت:

المـــــادة الأولـــــى

يرخص لشركة زيت استاندرد في ولاية كاليفورنيا (استاندرد أويل كمباني أف كاليفورنيا) باستثمار البترول ومستخرجاته في القسم الشرقي من مملكتنا العربية السعودية، ضمن الحدود وبمقتضى الشروط والأحكام الواردة في الاتفاقية الموقع

عليها بين وزير ماليتنا وبين ممثل الشركة المذكورة في جدة في اليوم الرابع من شهر صفر عام ألف وثلاثمائة واثنين وخمسين هجرية.

المادة الثانية

نصادق على الاتفاقية المشار إليها أعلاه والملحقة بمرسومنا هذا ونأمر بوضعها موضع التنفيذ اعتباراً من تاريخ نشرها .

المادة الثالثة

نصادق أيضاً على الاتفاقية الخاصة الملحقة بالاتفاقية الأصلية ونأمر بإنفاذها.

المادة الرابعة

على وزير ماليتنا تنفيذ أحكام هذا المرسوم.

صدر في قصرنا بالرياض هذا اليوم الرابع عشر من شهر ربيع الأول عام ألف وثلاثمائة واثنين وخمسين هجرية الموافق ٧ يوليه ١٩٣٣م.

(عبدالعزيز)
بامر جلالة الملك
نائب جلالته (فيصل)

نص الامتياز

عقدت هذه الاتفاقية بين معالي عبدالله السليمان الحمدان وزير مالية المملكة العربية السعودية بالنيابة عن الحكومة العربية السعودية المسمى فيما يلي (بالحكومة) فريقاً أول، وبين ل . ن. هاملتون نيابة عن شركة استاندرد أويل أون كالفورنيا المسمى فيما يلي (بالشركة) فريقاً ثانياً، وقد تم الاتفاق بهذه بين الحكومة والشركة على الوجه الآتي:

★ **المادة الأولى:**

تمنح الحكومة للشركة بمقتضى هذه الاتفاقية وفقاً للشروط الآتي بيانها والخاصة بالمِساحة المحدودة أدناه الحق المطلق لمدة ستين سنة تبتدئ من تاريخ سريان دخولها للتحري والتنقيب والحفر واستخراج ومعالجة وصنع ونقل ومعاملة وأخذ وتصدير البترول والإسفلت والنفط والشحومات الطبيعية والشمع والسوائل الكربونية الأخرى ومستخرجات جميع هذه المحصولات، من المفهوم على كل حال أن هذا الحق لا يتضمن منح الحق المطلق لبيع المنتوجات الوسخة أو المكررة في داخل المنطقة المشروحة أدناه أو في داخل المملكة العربية السعودية.

★ **المادة الثانية:**

إن المنطقة التي يشملها الحق المطلق المشار إليه في المادة الأولى من هذه الاتفاقية متفق عليها بين الطرفين المتعاقدين.

★ **المادة الثالثة:**

تقدم الشركة للحكومة في خلال المدة المتفق عليها في هذه الاتفاقية قرضاً مبدئيا متفقاً عليه.

★ **المادة الرابعة:**

تدفع الشركة للحكومة سنوياً مبلغاً متفق [كذا!] عليه، لأجل السهولة يعبر عن هذه الدفعة بلفظة [إيجار سنوي] وهذا الإيجار يدفع مقدماً. إن إيجار أول سنة سيدفع في خلال المدة المتفق عليها في المادة الخامسة عشرة من هذه الاتفاقية، وبعد ذلك ومازالت هذه المقاولة غير ملغاة فإن الإيجار

السنوي يظل مستحق الدفع في رأس كل سنة اعتباراً من تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية، ويجب أن يدفع خلال ثلاثين يوماً (٣٠ يوم) من تاريخ بدء كل سنة، على أنه لدى اكتشاف الزيت بكميات تجارية لن يطلب أي إيجارات سنوية أخرى، كما أنها لن تكون واجبة الدفع.

★ **المادة الخامسة:**

لدى تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية تشرع الحكومة في عمل الخطط والتحضيرات للشغل الجيولوجي وترتيب العمل ليستفاد من الطقس البارد للقيام بالأعمال الحقلية الفعالة، وبصرف وقت النظر في الأعمال المكتبية لجمع المعلومات والتقارير، في أي الأحوال لن يتأخر الابتداء بالعمل الحقلي الحقيقي عن آخر شهر سبتمبر ١٩٣٣م، وهذا العمل سيواصل بكل اجتهاد ومثابرة إلى أن تبدأ العمليات المتعلقة بالحفر أو إلى أن تنتهي الاتفاقية.

★ **المادة السادسة:**

خلال تسعين يوماً من تاريخ الشروع في عمليات الحفر تتخلى الشركة للحكومة عن بقع من المنطقة المشمولة يكون قد تقرر لها إذ ذاك عدم المثابرة على ارتيادها أو عدم استعمالها بشكل آخر له علاقة بهذا المشروع، وكذلك تتخلى الشركة للحكومة من آن لآخر مدة هذه الاتفاقية عن بقع أخرى من المنطقة المشمولة التي قد تكون قررت الشركة آنئذ عدم المضي في استكشافها أو تنفيذها أو عدم استعمالها فيما له علاقة بهذا المشروع، إن جميع البقع التي تكون قد تخلت الشركة عنها ستطلق من قيود وشروط هذه الاتفاقية.

★ **المادة السابعة:**

تبدأ الشركة في العمليات المتعلقة بالحفر حالما يكون قد وجد الموقع الموافق لها، وفي أي حال من الأحوال إذا لم تكن قد باشرت الشركة عمليات الحفر خلال ثلاث سنوات اعتباراً من آخر شهر سبتمبر سنة

١٩٣٣م بشرط مراعاة أحكام المادة الرابعة والعشرين من هذه الاتفاقية، يجوز حينئذ للحكومة أن تنهي هذه الاتفاقية، وعندما تبدأ الشركة بأعمال الحفر يجب المثابرة النشيطة عليها حتى تكون قد اكتشفت زيوت بكميات تجارية، أو إلى أن تكون قد أنهيت هذه الاتفاقية، وإذا قصرت الشركة عن إعلان اكتشاف الزيت بكميات تجارية في وقته فإن التاريخ الذي سيحسب أنه صار اكتشاف الزيت بكميات تجارية فيه سيكون هو التاريخ الذي تكون قد أكملت الشركة به حفر بئر أو آبار واختبرتها فوجدتها قادرة على إخراج ما لايقل عن ألفي طن من الزيت الخام في اليوم لمدة ثلاثين يوماً متتابعة وفقاً لتعامل المعتبر في الأراضي الزيتية التي هي من الدرجة الأولى، إن العمليات المتعلقة بالحفر تشمل الأدوات والأجهزة وشحنها إلى البلاد العربية السعودية، وتتضمن عمل الطرقات والمخيمات والأبنية والتركيبات والمواصلات، وإقامة وتشغيل الآلات والأجهزة ووسائط حفر الآبار إلخ.

* **المادة الثامنة:**

لدى اكتشاف الزيت بكميات تجارية تسلف الشركة للحكومة سلفة متفق [كذا!] عليها، وعقب ذلك بسنة تسلفها مبلغاً آخر.

إن تاريخ تقديم السلفة الأولى يكون هو اكتشاف الزيوت بكميات تجارية كما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية، ويكون تاريخ تقديم السلفة الثانية بعد مرور سنة واحدة من ذلك التاريخ، وفي كلتا الحالتين تعطى للشركة مهلة ستين يوماً عقب تاريخ الاستحقاق لكي تقدم السلفة في خلالها.

* **المادة التاسعة:**

بما أنه من المتفق عليه أن الإيجار السنوي سيدفع لغاية تاريخ اكتشاف الزيت بكميات تجارية، وبما أنه من المتفق عليه أيضاً أن يكون دفع هذا الإيجار السنوي مقدماً، فمن الجائز أن يكون الإيجار السنوي الأخير المدفوع قبل تاريخ اكتشاف الزيت بكميات تجارية شاملاً مدة متخطية تاريخ الاكتشاف، هذا وعليه فإنه إن كانت هذه المدة ١/٥ خمس السنة أو تزيد

عنها فإن النسبة التي تصيبها من مبلغ الإيجار لسنوي المطابقة تكون بصفة سلفة على الحكومة.

★ **المادة العاشرة:**

حالما يصبح مستطاعاً يعني أنه يعطى للشركة وقت معقول من أجل طلب وشحن أدوات ومعدات إضافية إلى البلاد العربية السعودية والشروع بعمل إضافي بعد تاريخ اكتشاف الزيت بكميات تجارية، تواصل الشركة عمليات الحفر باستعمالها جهازين على الأقل من الأدوات ويستمر السير في هذه العمليات بكل نشاط ومثابرة حتى تكون قد حفرت المنطقة المقررة، وفقاً لما يجري في الأراضي الزيتية التي هي من الدرجة الأولى، أو حتى تنتهي الاتفاقية.

★ **المادة الحادية عشرة:**

تدفع الشركة للحكومة ريعاً على جميع الزيت الخام المستخرج والمدخر الذي يسيل من حوض الخزن الحقلي بعد أن ينزل منه.

أولاً: المياه والمواد الغريبة.

ثانياً: الزيوت التي تلزم للأعمال العادية في مؤسسات الشركة في المملكة العربية السعودية.

ثالثاً: الزيوت التي تلزم لصنع كميات البنزين والغاز التي ستعطى للحكومة مجاناً كل سنة، وفقاً للمادة السادسة عشرة من هذه الاتفاقية.

إن قيمة الريع على كل طن صافي [كذا!] من الزيت الخام ستكون إما:

١- أربعة شلنات ذهبية أو ما يعادلها أو:

٢- بحسب اختيار الشركة وقت دفع كل قسط من أقساط الريع دولار واحد من عملة الولايات المتحدة الأمريكية على الطن الصافي الواحد من الزيت الخام، ويزاد على الدولار أي فرق يمكن أن يكون موجوداً في سعر القطع بين الكمية التي تعادل أربعة شلنات ذهبية بحسب معدل سعر القطع خلال الثلاثة أشهر التي تسبق تاريخ دفع

القسط مباشرة وبين كمية دولار وعشرة سنتات من عملة الولايات المتحدة. مثال ذلك: إذا معدل سعر القطع عبارة عن دولار واحد وأربعة عشر سنتاً من عملة الولايات المتحدة الأمريكية لكل أربعة شلنات ذهبية (أي أن قيمة الجنيه الإنجليزي الذهب أصبحت مساوياً خمسة دولارات وسبعين سنتاً أمريكياً)، فإن قيمة الريع عن الطن الصافي الواحد من الزيت الخام تصبح دولاراً واحداً وأربعة سنتات من عملة الولايات المتحدة.

* **المادة الثانية عشرة:**

إذا كانت الشركة تستخرج وتدخر وتبيع أي نوع من الغازات الطبيعية تدفع للحكومة ريعاً مساوياً لثمن ١/٨ حاصلات المبيع من هذه الغازات الطبيعية م المفهوم على كل حال أن الشركة لن تكون مكلفة بإنتاج وادخار وبيع أو تصريف أي غاز طبيعي، ومن المفهوم أيضاً أن الشركة لن تكون مكلفة بدفع أي ريع عن الغازات التي قد تستعملها في الأعمال العادية في مؤسساتها في المملكة العربية السعودية.

* **المادة الثالثة عشرة:**

يحق للحكومة بواسطة مندوبين عنها مفوضين على الأصول أن تفتش وتدقق الأعمال التي تقوم بها الشركة بموجب أحكام هذه الاتفاقية، وذلك في أثناء ساعات العمل العادية، وأن تراجع وتحقق كميات الإنتاج. تسير الشركة في قياس كميات الزيت المستخرجة التي تدخر وتسيل من مستودعات الخزن الحقلي طبقاً للمادة المتبعة في الحقول الزيتية التي هي من الدرجة الأولى وتحفظ بها حسابات صادقة صحيحة، وكذلك الحال في شأن الغازات الطبيعية التي يمكن أن تستخرجها وتدخرها وتبيعها، ويحق لمندوبي الحكومة المفوضين على الأصول أيضاً أن يطلعوا في جميع الأوقات الملائمة على هذه الحسابات، وتسلم الشركة للحكومة وذلك في بحر ثلاثة أشهر بعد ختام نصف كل سنة ابتداء من تاريخ اكتشاف الزيت

بكميات تجارية خلاصةً من حسابات نصف تلك السنة وبيان [كذا!] بمبلغ الريع المستحق للحكومة عن نصف تلك السنة، وعلى الحكومة أن تعامل هذه الحسابات والبيانات معاملة سرية ماعدا الأرقام التي ترى الحكومة حاجة إلى نشرها لأغراض مالية يدفع الريع المستحق للحكومة في نهاية كل نصف سنة ابتداء من تاريخ اكتشاف الزيت بكميات تجارية في خلال ثلاثة أشهر من نهاية نصف تلك السنة، وفي حالة وجود أي اختلاف يتعلق بمبلغ الريع المستحق عن نصف تلك السنة تسلم الشركة للحكومة ذلك الجزء من مبلغ الريع الذي ليس عليه اختلاف في خلال المدة المشروط بها أعلاه، وبعد ذلك تسوى مسألة الخلاف القائم باتفاق الطرفين، وإذا لم يحصل الاتفاق على هذا الشكل فيسوى الخلاف بواسطة التحكيم كما هو منصوص عليه في هذه المقاولة يجري دفع أي مبلغ يتقرر دفعه للحكومة بنتيجة هذه التسوية خلال ستين يوماً من تاريخ تقريرها .

* **المادة الرابعة عشرة:**

من المتفق عليه أن جميع الدفعات الذهبية المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، سواء كانت جنيهات أو شلنات ذهبية، ستحسب على قاعدة الجنيه الإنجليزي الذهب بحسب وزنها ونقاوتها في وقت استحقاق الدفعات، ومن المتفق عليه أيضاً أنه يمكن دفع مقابل العملة الذهبية المنصوص عليها في هذه المقاولة، سواء كانت جنيهات أو شلنات ذهبية بالدولار الأمريكي أو بالجنيه الاسترليني، ومن المتفق عليه أيضاً أن دفع مايقابل قيمة القرض الأول وإيجار السنة الأولى بالعملة الإسترلينية أو بالدولار الأمريكي يكون بحسب سعر القطع يوم دفع تلك المبالغ، وما عدا ذلك فإن مقابل الجنيهات أو الشلنات الذهبية التي يستحق دفعها بموجب هذه المقاولة بالعملة الإسترلينية أو بالدولار الأمريكي يجري حسابه على أساس متوسط سعر القطع خلال الثلاثة أشهر التي تسبق تاريخ دفع ذلك المقابل مباشرة .

★ **المادة الخامسة عشرة:**

إن جميع الدفعات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية والتي ينبغي دفعها للحكومة يكون دفعها لها إما رأساً أو بإيداعها باسمها في أحد البنوك الذي تعينه الحكومة كتابياً، وللحكومة أن تغير هذا البنك من وقت إلى آخر، على أن تخبر الشركة بذلك كتابة، لكي يكون للشركة متسع من الوقت من أجل دفع دفعات مقبلة للبنك الجديد. من المتفق عليه أن للحكومة أن تخصص ذلك البنك إما في البلاد العربية السعودية أو في الولايات المتحدة الأمريكية أو في إنجلترا أو في هولندا، على أن لايخصص أي بنك في البلاد العربية السعودية إلا إذا كان له مكاتب في الولايات المتحدة الأمريكية أو في إنجلترا أو في بولندا الذي بواسطته يمكن تحويل النقود إلى البلاد العربية السعودية، وفي حالة ما إذا دفعت الشركة للحكومة دفعة على الأصول أو أودعت المبلغ الخاص بها في أحد البنوك أو إذا كانت دفعت المبلغ إلى مكاتب بنك لأجل تحويله إلى البلاد العربية السعودية تصبح الشركة خالية من كل مسؤلية [كذا!] تتعلق بتلك الدفعة. ومن المتفق عليه أن يجري دفع الدفعة الأولى المتفق عليها التي هي عبارة عن القرض المبدء وإيجار السنة الأولى خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية إلى مكاتب الشركة التجارية الهولندية بجدة (البلاد العربية السعودية) الموجود في نيويورك أو لندن لأجل نقلها على نفقة الشركة بدون تأخير للشركة التجارية المشار إليها لتسليمها للحكومة مقابل حصولها من الحكومة على سند صحيح عن هذه الدفعة، وإذا لم تدفع هذه الدفعة الأولى ذهباً فإنها ستدفع بالجنيهات الإسترلينية بحسب سعر القطع في الوقت التي تدفع فيه الشركة تلك الدفعة إلى ذلك المكاتب.

★ **المادة السادسة عشرة:**

بعد اكتشاف الزيت بكميات تجارية لمدة مستطاعة تختار الشركة جهة في داخل البلاد العربية السعودية لإنشاء معمل لصنع كمية كافية من البنزين والغاز تكفي الاحتياجات العادية للحكومة، على شرط أن تكون طبيعة

الزيت الخام الموجودة مساعدة على صنع هذه الحاصلات على أساس تجاري، وذلك باستعمال الطرق العادية في التكرير، وعلى شرط أن تكون طبيعة الزيت المستثمرة كافية للغرض. من المفهوم أن الاحتياجات العادية للحكومة لن تشمل البيع من جانبها في داخل البلاد وخارجها، تشرع الشركة في إنشاء هذا المعمل بعد إتمام الترتيبات الأولية، وحالما تكون قد استحصلت على موافقة الحكومة على الموقع الذي تقترحه وفي خلال كل سنة تلي تاريخ إنجاز إنشاء هذا المعمل ستقدم الشركة إلى الحكومة بدون مقابل كمية من البنزين تبلغ مائتي ألف جالون أمريكي غير معبئة وكمية من الغاز تبلغ مائة ألف جالون أمريكي غير معبأة، من المفهوم أنه لن يكون من شأن الوسائط التي ستتخذها الحكومة في استلام هذه المقادير أن تعرقل أو تعرض أعمال الشركة للخطر.

* **المادة السابعة عشرة:**

تستخدم الشركة على نفقاتها الخاصة العدد اللازم لها من الحرس والأدلاء بغية المحافظة على مندوبيها ومخيماتها ومنشآتها، أما الحكومة فتتعد بمساعدة الشركة مساعدة كلية بتقديم أحسن الجنود والرجال الموجودين عندها، وتكلفهم بمسؤولية القيام بهذا العمل وتقدم للشركة كل محافظة معقولة بأجور لا تزيد عن الأجور العادية التي تدفعها الحكومة أو أي أناس آخرين مقابل خدمات مماثلة، من المفهوم أن مصاريف هذه الخدمات تدفعها الشركة للحكومة.

* **المادة الثامنة عشرة:**

مقابل الالتزامات التي أخذتها الشركة على نفسها بموجب هذه الاتفاقية ولقاء الدفعات المطلوبة من الشركة في هذه الاتفاقية تعفى الشركة والمشروع من جميع الضرائب المباشرة والغير مباشرة، ومن المكس والعوائد والأجور الرسوم (بما فيها الرسوم الجمركية عن الصادر والوارد). ومن المفهوم أن هذه الميزة لا تشمل مبيع المحصولات في داخل البلاد،

ولا احتياجات أفراد موظفي الشركة الشخصية، ولا يجوز للشركة أن تبيع في داخل البلاد أي شيء من الأدوات الواردة لها والتي لم يستحصل عنهارسم جمركي بدون أن تكون قد دفعت أولاً ما يستحق عليها من الرسوم الجمركية.

★ **المادة التاسعة عشرة:**

من المفهوم طبعاً للشركة الحق في استعمال جميع الوسائط والتسهيلات التي تعتبرها ضرورية أو موصى بها لأجل مساعدتها على التمتع بالحقوق الممنوحة لها بموجب هذه الاتفاقية وتمكنها من القيام بأغراض هذا المشروع التي تشمل ضمن أمور أخرى هي بناء واستعمال الطرقات والمخيمات. الأبنية، التراكيب، جميع طرق المواصلات، وأن تقيم وتشغل الآلات والأجهزة والوسائط التي لها علاقة بحفر الآبار أو بالنقليات أو بالتخزين أو بمعالجة أو بصنع أو بتعامل أو بتصدير البترول ومنتجاته أو بما يتعلق بالمخيمات والأبنية ومساكن موظفي الشركة، و للشركة الحق بأن تبني وتستعمل أحواض [كذا!] وخزانات وصهاريج وأوعية، ولها أن تنشئ مرافئ وأرصفة وخطوط [كذا!] للتحميل البحري وتشغلها وجميع التسهيلات الميناثية الأخرى، وأن تستعمل جميع أنواع الوسائط لنقل الموظفين أو الأجهزة أو البترول ومستخرجاته، ومن المفهوم على كل حال أن استعمال الطيارات في داخل البلاد سيكون موضوع اتفاقية منفصلة لوحدها . للشركة الحق أن تستثمر وتأخذ وتستعمل المياه، كما أنه يكون لها الحق أيضاً أن تأخذ وتستعمل أي مياه خاصة للحكومة؛ وذلك لأجل إدارة أعمال المشروع على شرط أن لا يلحق عملها هذا ضرراً بالري ولا يلحق الأراضي أو البيوت أو مورد سقي المواشي من الماء الكافي من حين لآخر. وللشركة أيضاً أن تأخذ وتستعمل مايقتضي لأعمالها المنصوص عليها في هذا المشروع ماكان خاصاً بالحكومة من المحصولات الطبيعية الأخرى كالتراب السطي والخشب والحجارة والكلس والجص وماشابه هذه

المواد . ويكون لموظفي الحكومة ووكلائها (في أثناء القيام بأعمالهم الرسمية) الحق في استعمال وسائط المواصلات والنقل التي تأسسها الشركة، على شرط أن لا يعيق أويعرقل ذلك الاستعمال أعمال الشركة المندرجة ضمن هذه الاتفاقية، وأن لايلحق بالشركة أو يكبدها أي نفقات مادية . إن استعمال الحكومة وسائط المواصلات والنقل الخاصة بالشركة في أوقات الطوارئ الوطنية سيجيز للشركة تعويضاً عادلاً عن أية خسارة تتكبدها من جراء ذلك الاستعمال، أما عن ضرر يحصل في وسائط الشركة أو في معداتها أو إنشاءاتها أو عرقلة أو إعاقة أعمالها .

★ **المادة العشرون:**

يدير المشروع المنصوص عليه في هذه الاتفاقية ويراقبه أشخاص أمريكيون، وهم سيستخدمون على قدر الاستطاعة والإمكان رعايا الحكومة العربية السعودية، وطالما كان بإمكان الشركة إيجاد موظفين لائقين من رعايا الحكومة السعودية فإنها لا تستخدم رعايا أي حكومات أخرى. أما معاملة الشركة للعمال فإنها تكون خاضعة للقوانين السارية المفعول في البلاد التي تطبق عادة على مستخدمي أي مشاريع صناعية أخرى.

★ **المادة الحادية والعشرون:**

تحتفظ الحكومة لنفسها بحق التحري على الموارد والمنتوجات الأخرى خلاف المنصوص عليها في هذه الاتفاقية واستحصالها وذلك في داخل المنطقة المشمولة بهذه الاتفاقية إلا ما كان منها من الأراضي التي تشغلها آبار أو إنشاءات الشركة، ويشترط في ذلك دائماً أن هذا الحق الذي تحتفظ به الحكومة سيمارس بطريقة لا تخل بحقوق الشركة الممنوحة ولا تعرض عملياتها للخطر، ويشترط على الحكومة في ذلك أيضاً أنها تدفع للشركة تعويضاً عادلاً عن كل ضرر يلحق بالشركة من جراء ممارسة هذه الحقوق التي تحتفظ بها، وعند منح هذه الحقوق التي احتفظت بها الحكومة لنفسها فإن صاحب الامتياز يكون مقيداً بنصوص هذه المادة.

★ **المادة الثانية والعشرون:**

تفوض الحكومة الشركة في الحصول من مالك الأرض على الحقوق السطحية من الأراضي التي ترى الشركة ضرورة لاستعمالها في أعمالها المتعلقة بهذا المشروع، على شرط أن تدفع الشركة لشاغل الأرض بدل تخلية عن استعمال تلك الأرضي، أما المبلغ الذي تدفعه له فيجب أن يكون عادلاً ومبنياً على أساس الفائدة التي يستحصلها شاغل الأرض منها تقدم الحكومة للشركة مساعدة معقولة في حالة وقوع صعوبات ناشئة عن الحصول على حقوق شاغل سطح الأرض، وبالطبع لايحق للشركة أن تحصل على الموانع المقدسة ولا أن تشغلها.

★ **المادة الثالثة والعشرون:**

تقدم الشركة للحكومة صوراً من جميع الخرائط الطوبوغرافية والتقارير الجيولوجية بشكلها النهائي المصادق عليها من قبل الشركة العائدة إلى ارتياد واستغلال المنطقة المشمولة بهذه الاتفاقية، وكذلك تقدم الشركة للحكومة خلال أربعة أشهر من انتهاء كل سنة (اعتباراً من تاريخ اكتشاف الزيت بكميات تجارية) تقريراً يبحث في أعمالها المنصوص عليها في هذه الاتفاقية في تلك السنة، على أن تعامل الحكومة هذه الخرائط والتقارير معاملة سرية.

★ **المادة الرابعة والعشرون:**

إن أي قصور أو إغفال يتأتى من جانب الشركة في القيام بأي شرط من شروط هذه الاتفاقية وإنفاذ نصوصها لا يخول الحكومة حق طلب التعويض من الشركة أو حق اعتبار ذلك نقضاً لهذه الاتفاقية، متى كان هذا القصور والإهمال ناشئاً عن القوة القاهرة. إذا تأخر إنجاز أي شرط أو نص من هذه الاتفاقية بسبب القوة القاهرة فعندئذ يجب ضم مادة التأخير مع المدة التي قد تلزم لإصلاح أي ضرر حاصل في أثناء هذا التأخير إلى المدة والشروط المحدودة في هذه الاتفاقية.

★ **المادة الخامسة والعشرون:**

للشركة أن تنهي هذه الاتفاقية في أي وقت شاءت، وذلك بأن تعطي الحكومة قبل عملها ذلك بثلاثين يومًا إنذاراً خطياً بكتاب أو برقية على شرط أن يؤكد الإنذار التلغرافي بتحرير حين إنهاء هذه الاتفاقية بواسطة تقديم الإنذار المذكور أو بواسطة أي باعث آخر، تصبح كل من الحكومة والشركة بعد ذلك غير مقيدة بأي التزامات أخرى بموجب هذه الاتفاقية عدا ما يأتي:

١- تصبح ممتلكات الشركة الغير منقولة مثل الطرقات وآبار المياه والزيت مع مواسيرها والمباني الثابتة والتراكيب إلخ ملكًا مجاناً للحكومة.

٢- تعطي الشركة للحكومة مهلة لابتياع ممتلكات المشروع المنقولة في البلاد العربية السعودية بقيمة معتدلة متساوية لقيمة بدلات تلك الممتلكات في ذلك الوقت مع تنزيل قيمة مانقص بالاستعمال. إن أي اختلاف ينشأ بشأن تعيين هذه القيمة المعتدلة سيسوى بطريق التحكيم بنفس الطريقة المنصوص عليها في المادة الثامنة والعشرين من هذه الاتفاقية، وإذا رفضت الحكومة أو عجزت عن مشترى تلك الممتلكات المنقولة في خلال شهرين من تاريخ إنهاء هذه المقاولة، وإذا عجزت الحكومة عن تقديم القيمة في بحر ثلاثين يوماً بعد تقريرها إما بالاتفاق عليها أو بواسطة التحكيم، فيكون للشركة الحق في نقل ممتلكاتها تلك في بحر ستة أشهر .

★ **المادة السادسة والعشرون:**

في حالة نقض الشركة لتعهدها بتقديم القرض الثاني المتفق عليه في هذه الاتفاقية، أو تعهدها بالبدء بالأعمال المتعلقة بالحفر خلال المدة المنصوص عليها، أو تعهدها بتقديم السلفتين المتفق عليهما كما هو منصوص عليه في المادة الثامنة، أو تعهدها بموجب المادة الثامنة والعشرين من هذه الاتفاقية بشأن دفع مبلغ أي تعويض يمكن أن يفرض على الشركة، فإن علاج الحكومة لهذا النقض يكون عبارة عن حقها في إخطار الشركة

فوراً بذلك النقض، وعندئذ إن لم تتخذ الشركة التدابير السريعة من أجل الوفاء بالتعهدات المنقوضة يحق للحكومة أن تنهي هذه الاتفاقية .

* **المادة السابعة والعشرون:**

إن العقوبة التي تترتب على الشركة لقاء خرقها أي تعهد من تعهداتها المنصوص عليها في هذه الاتفاقية يستثنى من ذلك ما هو مشروط في المادة الرابعة والعشرين أعلاه عن غرامة تدفعها الشركة للحكومة بالشروط الآتية:

تخطر الحكومة الشركة حالاً عن أي نقض منسوب إليها، وتبين الحكومة للشركة طبيعة ذلك النقض، إن أي اختلاف يمكن أن ينشأ عن ما إذا كانت الشركة قد ارتكبت ذلك النقض المنسوب إليها أم لا سيسوى بالطريقة الموضحة في هذه الاتفاقية، فإذا ثبت ارتكاب الشركة لذلك النقض فإن تقصيرها بالقيام باتخاذ التدابير السريعة لمعالجته يعرضها لدفع تعويضات عن الأضرار للحكومة، وإن لم يتفق على كمية هذه التعويضات يجري تقريرها بالتحكيم بالطريقة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، وتدفع الشركة للحكومة مبالغ التعويضات المقررة على النمط المذكور في بحر ستين يوماً من تاريخ ذلك المقرر .

* **المادة الثامنة والعشرون:**

إذا نشأ أي شك أو إشكال أو خلاف بين الحكومة والشركة في تفسير هذه الاتفاقية أو تنفيذها أو تفسير شيء منها أو تنفيذه أو فيما له علاقة بها أو في حقوق أحد الفريقين أو تبعاته، فعجز الفريقان عن الاتفاق على تسوية ذلك بطريقة أخرى، تحال القضية على حكمين اثنين يختار كل فريق واحداً منهما وعلى وازع يختاره الحكمان قبل الشروع في التحكيم، ويعين كل فريق حكمه في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ طلب الفريق الآخر ذلك خطياً منه. وإذا عجز الحكمان عن الاتفاق على تعيين الوازع فعلى الحكومة والشركة حينذاك أن يعينا بالاتفاق وازعاً، وإذا عجزتا فيما بينهما عليهما أن يطلبا إلى رئيس محكمة العدل الدولية الدائمة أن يعين وازعاً يعتبر حكم الحكمين في القضية باتاً، أما إذا لم يتفقا بينهما في الرأي فيعتبر حكم

الوازع في القضية نهائياً. أما مكان التحكيم فيتفق عليه الفريقان، وإذا عجز عن الاتفاق على ذلك فيكون في لاهاي هولندا .

★ **المادة التاسعة والعشرون:**

لا يحق للشركة أن تنقل حقوقها وتعهداتها المنصوص عليها في هذه الاتفاقية إلى أي مكان بدون موافقة الحكومة، إلا أنه من المفهوم أن للشركة الحق في أن تحول حقوقها وتعهداتها المنصوص عليها في هذه الاتفاقية إلى شركة تؤسسها بنفسها لهذا المشروع بعد إخطار الحكومة بذلك، ويكون للشركة الحق أيضاً أن تنشئ شركات أو مؤسسات أخرى كهذه حسبما يظهر لها فائدة ذلك أو ضرورته لأجل القيام بأغراض هذا المشروع .إن مثل هذه الشركات أو المؤسسات تصبح حال تقليدها بعض الحقوق والتعهدات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية أو كلها وعند إخطارها الحكومة بذلك خاضعة بموجبها لشروط هذه الاتفاقية ونصوصها في حالة ما إذا كانت الشركة أو المؤسسة المؤلفة جديداً تصدر أسهماً بغية البيع إلى العامة . سيعطى لسكان المملكة العربية السعودية وقتاً معقولاً من أجل الاشتراك بنفس الشروط المعروضة على الآخرين في عشرين من المائة على الأقل من الأسهم الصادرة والمعروضة على العامة للبيع.

★ **المادة الثلاثون:**

من المفهوم أن مدد الأوقات المشار إليها في هذه الاتفاقية ستحسب على أساس التقويم الشمسي.

★ **المادة الحادية والثلاثون:**

إن التاريخ الذي سيعتبر فيه هذه الاتفاقية سارية المفعول هو التاريخ التي تنشر فيه البلاد العربية السعودية عقب إبرام هذه الاتفاقية من قبل الشركة.

★ **المادة الثانية والثلاثون:**

منعاً لحصول التباس فإنه من الواضح الجلي فأنه [كذا!] لا يحق للشركة أو لأي شخص تابع لها أو منسوب إليها أن يتداخل في الشؤون الإدارية أو السياسية أو الدينية في المملكة العربية السعودية.

★ **المادة الثالثة والثلاثون:**

من المفهوم أن هذه الاتفاقية بعد أن يكون جرى توقيعها في البلاد العربية السعودية ستكون عرضة لإبرام الشركة لها في مركزها في سان فرانسيسكو في ولاية كاليفورنيا قبل أن تصبح نافذة المفعول. وبعد التوقيع على نص هذه الاتفاقية من نسختين في البلاد العربية السعودية سترسل النسخ الموقعة مسجل [كذا!] بالبريد إلى مركز الشركة في سان فرانسسكو (كاليفورنيا)، وفي خلال خمسة عشر يوماً بعد استلام الشركة لها عليها أن تبرق للحكومة بموافقتها على إبرام هذه الاتفاقية أو من عدمه، فإذا لم تبرم الاتفاقية في خلال خمسة عشر يوماً من ذلك التاريخ تمسي هذه الاتفاقية لاغية باطلة، ولن يكون لها أي مفعول أو تأثير آخر، وبالمثل إذا لم يدفع القرض المبدئي وإيجار السنة الأولى إلى الحكومة في خلال الوقت المتفق عليه في المادة الخامسة عشر من هذه الاتفاقية سيكون للحكومة الحق بأن تعلن إبطال وإلغاء هذه الاتفاقية وأن تحسبها بعد ذلك غير نافذة المفعول لدى إبرام الشركة، لهذه الاتفاقية تعيد إلى الحكومة نسخة واحدة من كلا النصين الموقعين مع دليل الإثبات اللازم الذي يثبت إبرام الشركة لها، كما أنه لدى إبرام الشركة لهذه الاتفاقية فإنها تنشر في البلاد العربية السعودية بالطريقة المعتادة .

وقعت هذه الاتفاقية في اليوم الرابع من شهر صفر عام ألف وثلاثمائة واثنين وخمسين هجرية، الموافق تسعة وعشرين مايو سنة ألف وتسعمائة وثلاثة وثلاثين ميلادية.

عن حكومة المملكة العربية السعودية
وزير المالية
عبدالله السليمان الحمدان

عن شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا

ل . ن . هاملتون

وثيقة رقم (٥٧٥)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٦٠
ملف رقم: ١٣٢/ ٤٠/ ٧
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ١٧/ ٢/ ١٩٤٤م

برقية جلالة الملك جورج

مكة

جلالة الملك عبدالعزيز عبدالرحمن الفيصل آل سعود

الملكة وأنا وولية العهد سررنا لدعوة نجليكم على مائدة الغداء في قصر بكنجهام، وأنا مسرور لأخبركم أن سموهما في صحة جيدة، وأرجو أنهما وجدا أنفسهما مرتاحين أثناء زيارتهما لهذه البلاد. وقد كان سرورنا عظيماً أن نستقبل في بيتنا الخاص أبناء من ظل أمد طويل صديقنا المخلص الثابت.

جورج السادس
ملك وإمبراطور

رد جلالة الملك عبدالعزيز

حضرة صاحب الجلالة الملك جورج السادس ملك المملكة المتحدة البريطانية فيماوراء البحار وإمبراطور الهند.

(لندن)

لقد كان لبرقية جلالتكم الكريمة عن استقبال جلالتكم واستقبال جلالة الملكة وسمو ولية العهد لأنجالنا في قصر بكنجهام قصركم العامر أبلغ الأثر وأعظمه لدي، وإني أقدم لجلالتكم وجلالة الملكة ولسمو ولية العهد شكري الخالص على هذه الحفاوة الكريمة البالغة، وليست هذه الحفاوة إلا بعض أثر من آثار الصداقة المتينة التي تربط بيننا وبين جلالتكم، كما تربط بحبل متين من الصداقة بين بلادنا وبين بلادكم والشعب البريطاني بأسره لتلك الصداقة التي تأسست بيننا منذ الزمن القديم، ويسرنا أن نراها في نمو متواصل كلما تقادم العهد وطال الأمد، وعلى الأخص أنها في ظروف تمتحن فيها الحكومات والشعوب والأمم في سبيل حريتها واستقلالها، وأرجو أن تثقوا جلالتكم ويثق شعبكم البريطاني النبيل أننا فخورون وثابتون على هذه الصداقة إلى الأبد، وأتمنى لجلالتكم وجلالة الملكة ولسمو ولية العهد كل هناء وسعادة، كما أتمنى للشعب البريطاني النبيل كل تقدم ونجاح.

عبدالعزيز

وثيقة رقم (٥٧٦)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٦٠
ملف رقم: ١٣٢/ ٧/٤٠
الملف الداخلي: ٣/ ١
رقم الإفادة: ١٣
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ٢٤مارس ١٩٤٤

موضوع الوثيقة:

بشأن: تقرير عن مد أنابيب البترول من بلاد العرب إلى غرب البحر الأبيض المتوسط.

نص الوثيقة:

وزارة الخارجية
سفارة مصر- لندرة

شغلت مسألة مد أنابيب البترول الأمريكية من بلاد العرب إلى حوض البحر الأبيض المتوسط وما أذيع من احتمال اختيار ميناء الإسكندرية لهذا الغرض اهتمام الدوائر السياسية والمشتغلين ببحث العلاقات بين بريطانيا العظمى وأمريكا وتطوراتها المنتظرة بعد الحرب.

والفكرة السائدة حتى الآن في بعض الدوائر البريطانية أن خطر المنافسة الأمريكية التي يسرف الكثيرون في الحديث عنها ليس إلا خطراً وهمياً، وأن السياسة الخارجية الأمريكية بما عرف عنها من قلة الخبرة والتجربة في ميدان العلاقات الدولية مما يكون قد أورثها شيئاً من التسرع يجب ألا يقام لها اعتبار جدي أمام السياسة البريطانية التي تمليها الخبرة الطويلة وتجارب القرون والسنين، وأن الأمر بعد هذه الحرب لابد سائر إلى مثله بعد الحرب الماضية،

حين أسرفت أمريكا في الحديث عن نواياها بعد الحرب وأعلن الرئيس ويلسون مبادئه المعروفة ولم يلبث الأمر بعد ذلك أن انتهى بأمريكا إلى عزلتها المعروفة.

إلا أن الكثيرين ممن يخالفون هذا الرأي يذهبون إلى أن الظروف الآن تغاير تماماً ظروف الحرب الماضية، وأن ظروف الحال تضغط على أمريكا بعد أن اشتبكت جنودها في ميادين الحرب المختلفة، وأعانت مواردها جيوش الحلفاء في مختلف بقاع العالم بحيث أنه لا مفر لها الآن من أن تتخذ خطوة جدية في تقرير شخصيتها الدولية، وأن مظهر هذا الاتجاه الجديد ماثل فيما يتعلق بسياستها بالنسبة للشرق الأدنى، وعلى الأخص وأن مسألة استثمار آبار البترول في بلاد العرب ومد أنابيبه إلى حوض البحر الأبيض المتوسط ليست إلا مثلاً بارزاً على هذا الاتجاه الجديد.

وهذا الاتجاه الجديد في نظر أصحاب هذا الرأي تمليه إلى جانب ظروف الحرب الحاضرة اعتبارات اقتصادية تعدها أمريكا في المحل الأول من الأهمية بالنسبة لها، بعد أن أجهدت آبار البترول فيها بسبب استهلاك الحرب الحاضرة، وهي مسألة تعد في نظر أمريكا مسألة حيوية لا تقبل التساهل.

وقد أذيع أخيراً أن وكيل وزارة الخارجية الأمريكية يعتزم الحضور إلى لندن قريباً، وأن هذه المسألة ستكون في مقدمة المسائل التي سيدور عليها البحث. ويبدو أن السياسة البريطانية بما عرف عنها من المرونة ستضطر إلى مواجهة الموقف بما يرضي أمريكا في هذا الظرف الدقيق الذي لا يسمح بقيام خلاف بين الدولتين، وهما في ظرف تدعو كل الاعتبارات الحربية والسياسية إلى عدم الانقسام بينهما لمواجهة الاحتمالات الحاضرة والمنتظرة بعد الحرب، ويزيد من شعور أمريكا بأهمية المسألة بالنسبة لها أن استهلاك البترول في بلادها قد فاق كل تصورها نظراً للحرب الحاضرة التي تعتمد على الماكينات، مما اضطر أمريكا إلى البحث عن موارد أخرى خارج بلادها فهداها بحثها إلى الشرق الأدنى وهو من المناطق الغنية بالبترول، ويزيد في أهميته من هذه الناحية أن حاجة بلاد الشرق الأدنى من البترول محدودة، مما يجعلها من أقوى بلاد العالم

قدرة على تصديره.

ولم يكن وجود هذا المعدن في بلاد العرب سراً من الأسرار بل إن الإنجليز علموا به بعد الحرب الماضية، واستطاع أحد رجالهم واسمه الميجر فرانك هولمز أخذ اختصاص من بعض حكام تلك البلاد للبحث عن البترول في بعض المناطق، واشتهر هذا الرجل في بلاد العرب حيث لقب بين الأعراب باسم "أبو النفط" ، ولكنه لم يتمكن من إقناع الممولين البريطانيين بمساعدته، بل وعارضه بعض الخبراء الذين قطعوا بخلو بلاد العرب من البترول.

على أن هذا لم يقنع فرانك هولمز الذي أخذ يندد بتلك الآراء، وذهب إلى حد اتهام الحكومة الإنجليزية بسوء النية. ويقال إن الإنجليز كانوا يعلمون بوفرة هذا المعدن في الأراضي العربية، ولكن بريطانيا وقتها لم تكن في حاجة ماسة إلى البترول وفضلت ألا تزاحم آبار عبدان بإيران وكركوك بالموصل، وأن تبقي الأمر سراً إلى ظرف أكثر ملائمة، حتى انتهت مدة اختصاص فرانك هولمز وفطنت الحكومة الأمريكية بدورها إلى الأمر فدخلت الميدان وأعادت البحث واتصلت بمشايخ بلاد العرب وأمرائها، وأخذت منهم اختصاصات للبحث عن هذا المعدن واستغلاله، ولجأت السلطات الأمريكية إلى مثل سياسة دزرائيلي في شراء أسهم قنال السويس، فوضع البرلمان أمام الأمر الواقع بعد أن تم الاتفاق، وتقرر مشروع مد الأنابيب إلى حوض البحر الأبيض المتوسط، وهو مشروع ربما تكلف نحو ثلاثين مليوناً من الجنيهات دون عرض الأمر على البرلمان لإجازته مما أثار اعتراض بعض النواب.

إلا أن حجة الحكومة الأمريكية واضحة وهي ضرورة سرعة البت في أمر لا يحتمل التسويف، وخاصة بعد أن تواردت الأنباء بين كبار رجال كل من الجيش والبحرية يناصرون المشروع كما أعلن ذلك الكولونيل نوكس في حديث له في يوم ٢١ مارس ١٩٤٤ وصف فيه المشروع بأنه بدء سياسة خارجية جدية فيما يتعلق بالبترول، وتتلخص حجة المعارضين في المشروع من أعضاء الكونجرس في ثلاث نقاط :

١- أن المشروع معناه إشراك الحكومة في عمليات تجارية مالية.

٢- أنه يؤدي إلى تورط الولايات المتحدة في علاقات سياسية في الشرق الأدنى.

٣- أنه مفيد كذلك للشركات التي تملك حق امتياز آبار البترول في الخليج الفارسي التي ستستفيد منه فائدة عظمى.

وتتلخص حجة الحكومة فيما يلي:

١- أن أي تأخير في إقامة أنابيب البترول قد يؤدي إلى حرمان الشركات الأمريكية من امتيازها؛ إذ أن الملك عبد العزيز آل سعود قد يمنح بلاد [كذا!] أخرى امتيازات للبحث عن الزيت قد يترتب عليها إجهاد الآبار الأمريكية.

٢- أن مد أنابيب البترول سيستغرق على الأقل عاماً ونصف عام، ولن يكون المشروع تاماً وصالحاً للعمل بعد الحرب الأوربية ما لم يبدأ العمل فيه من الآن.

٣- أن نفقات نقل البترول عن طريق الأنابيب ستتكلف نصف نفقات النقل البحري عن طريق السويس.

ويلاحظ أن حجج الحكومة كلها تعتمد على ضرورة معالجة حالة واقعة، وهي الحاجة الماسة إلى البترول من الآن بطريق عملي لا يعتمد على الجدل السياسي أو الاعتبارات المالية، ومن هنا جاء وصف الكولونيل نوكس للأمر بأنه تمليه الاعتبارات الحربية وهو من هذه الناحية من مسائل الحرب الحاضرة.

وثيقة رقم (٥٧٧)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٦٠
ملف رقم: ١٣٢/ ٤٠/ ٧
الملف الداخلي: س٣ ١٣٢/ ٤/ ١٥
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: مارس ١٩٤٤م

مارس ١٩٤٤م

موضوع الوثيقة:

ملخص كتاب حضرة القائم بالأعمال المفوضية الملكية المصرية في جدة بالنيابة بتاريخ ١٩٤٤/٣/٨م.

نص الوثيقة:

فيما يلي ملخص لأهم الانباء عن المملكة العربية السعودية:

١ - تصر الحكومة الأمريكية على مد أنابيب البترول وتفضل الشركة ميناء كالإسكندرية، والسعوديون يميلون إلى اختيار ميناء ببلادهم كينبع أو جدة.

٢- توافق الحكومة السعودية على مد الأنابيب عبر بلادها ما عدا المناطق الحرام، على شريطة زيادة الضريبة التي تدفعها الشركة شلناً واحداً ذهباً عن كل طن، فتصبح الضريبة خمسة شلنات ذهباً، ومقدار دخل هذه الحكومة السنوي عندما يتم مشروع مد الأنابيب وزيادة الآبار - بما لا يقل عن عشرة ملايين جنيهاً إنجليزي، وهو دخل يغطي جميع نفقاتها ويسمح لها بالنهوض ببعض المرافق الحيوية، ولا يجعلها تعتمد على

رسوم الحجَّاج والجمارك أو المعونة المالية من بريطانيا.

٣ - لا تحبذ الحكومة البريطانية مشروع مد الأنابيب؛ لأنه سيقوي المصالح الأمريكية بالمملكة السعودية إلى حد يهدد مركزها الممتاز ويعمل على تأجيل المشروع.

٤ - بعد أن أرجأت بريطانيا فتح اعتماد القسط الأول من المعونة المالية للحكومة السعودية وافقت عليه أخيراً، ولكنها احتجزته جميعه على ذمة سداد أثمان ما سبق توريده من الأغذية، كذلك تأخرت بريطانيا في تسليم الريالات العربية التي اتفقت على صكها لمدة شهرين، وتعاني البلاد مشكلة نقل شديدة إذ أن النقل يتم بالسيارات، وهذا يكلف الحكومة نفقات باهظة لاتساع المملكة ووعورة الطرق، وقد دارت محادثات بجدة في أواسط فبراير الماضي بين الوزير البريطاني والسلطات السعودية ولم تسفر عن نتيجة، تقرر سفر الوزير البريطاني إلى الرياض لاستئناف المحادثات مع الملك عبدالعزيز، ويقال إن المحادثات مع جلالته ستتناول أيضاً خلاف مشكلة النقل مواضيع أخرى أهمها مسألة مد أنابيب البترول وإعادة إنشاء سكة حديد المدينة المنورة.

٥ - كانت مسألة سكة حديد المدينة المنورة من أهم المسائل المعلقة بين بريطانيا والمملكة العربية السعودية، وكانت تسويتها تؤجل كلما جددت المعاهدة بينهما. فالملك عبدالعزيز كان يطالب بالسكة الحديد ابتداء من الحدود التركية؛ لأنها وقف إسلامي أنشأه السلطان عبدالحميد بتبرعات العالم الإسلامي، أما بريطانيا وفرنسا فرأيهما أن هذه السكة تمر بسوريا وبشرق الأردن وبالحجاز وعليه تختص كل منها بالجزء الذي يمر ببلادها وتتولى إصلاحه وإدارته واستغلاله، وأخيراً فضل جلالة الملك ترك هذه المسألة معلقة إلى أن تيسر الظروف حلها.

٦ - تبذل المساعي لإقناع الحكومة السعودية بوضع إجابتها على مذكرة السفارة الإيرانية الخاصة بقضية الإيراني الذي لوث الكعبة الشريفة في صيغة لينة

مرضية، كما تبذل المساعي لإقناع الحكومة الإيرانية بقبول هذه الإجابة بروح كريمة.

٧- وصل أخيراً إلى البحرين الشيخ حافظ وهبة قادماً من الرياض، ومن المرجح وصوله إلى مصر قريباً في طريقه إلى لندن، وقد يكلفه جلالة الملك بتبادل الرأي مع الحكومة المصرية في مشاريع الإصلاح بالحجاز.

وثيقة رقم (٥٧٨)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٦٠
ملف رقم: ١٣٢/ ٤٠/ ٧
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: مارس ١٩٤٦م

موضوع الوثيقة:

السياسة البترولية للحكومة السعودية في الوقت الحاضر.

نص الوثيقة:

الإدارة الاقتصادية
مارس ١٩٤٦م

حضرة صاحب العزة وكيل وزارة التجارة والصناعة
(مصلحة المناجم والمحاجر)

إشارة إلى كتاب وزارة التجارة والصناعة رقم ١٥٩ - ١٨/ ١٣- ١٣١٨١ بتاريخ ٢٦/ ٩/ ١٩٤٥م، بشأن المعلومات الخاصة بالسياسة البترولية في المملكة العربية السعودية، أتشرف بأن أرسل لعزتكم مع هذا صورة كتاب تلقيناه من المفوضية الملكية المصرية بمدينة جدة في هذا الموضوع.

وكيل الخارجية

وثيقة رقم (٥٧٩)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحـدة الحـفـظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٦٠
مـلـف رقـم: ١٣٢/ ٤٠/ ٧
المـلـف الـداخـلـي:
رقـم الإفـادة:
نـمـرة الـتـصـويـر:
رقـم الـقـيـد:
عـدد الـمـرفـقـات:
تـاريـخ الـوثـيـقـة: ٢٠ مارس ١٩٤٦م

سري

موضوع الوثيقة:

بشأن السياسة البترولية للحكومة السعودية في الوقت الحاضر ٢٠ مارس ١٩٤٦ .

نـص الـوثـيـقـة:

وزارة الخارجية
المفوضية الملكية المصرية
بمدينة جدة

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية

بالإشارة إلى كتاب الوزارة رقم ٥٤ المؤرخ في ١٥ أكتوبر الماضي بشأن رغبة مصلحة المحاجر والمناجم في الوقوف على ما يتيسر من البيانات في موضوع السياسة البترولية للحكومة العربية السعودية، أتشرف بإفادة سعادتكم أن الأبحاث التي أجريت دلت على أن تربة المملكة العربية السعودية غنية بمختلف أنواع المعادن وأخص هذه المعادن هو البترول، وينتظر لهذه البلاد مستقبل يبشر بالخير إذا صدقت الرغبات وحسنت النيات وصحت العزائم.

وقد كان هناك مكتب يطلق عليه اسم مكتب (المعادن والأشغال العمومية) يقوم على مختلف الشركات والبعثات والهيئات التي تعنى بالمعادن والمواصلات والزراعة والتموين وما إلى ذلك من الأمور الجوهرية الهامة، وكان المنطق يقضي بالعناية بأمور المعادن مادام هذا شأنها في البلاد وخطرها، وتعزيز هذا المكتب

وجعله وزارة أو وكالة وزارة على الأقل، ولكن الذي حصل على النقيض من ذلك هو إلغاء المكتب وإحالة اختصاصه على وزارة المالية وخصصت له شعبة تعرف باسم "شعبة الشركات"، فكأن وزارة المالية تريد أن تستأثر بكل المرافق الاقتصادية في الدولة، وقس على هذا أمور الحج وكل جليل عظيم.

ومن أجل ذلك فلسنا نميل إلى الاعتقاد بأن ثمة سياسة دولية بترولية مرسومة منظمة ذات حدود وقواعد وضوابط، وإنما تجري الأمور - كما كانت دائماً - ارتجالاً بلا ترتيب وفقاً للظروف والمناسبات. على أن تتبع تاريخ البترول لا يخلو من فائدة وهذه المسألة تعود إلى سنة ١٩٢٨م عندما قدم كراين المالي الأمريكي المعروف ومعه توتشل الاقتصادي والجيولوجي المشهور ومنحا حينذاك امتيازات بسيطة وفي جملتها تعمير عين الوزيرية وإصلاحها تحت إدارة توتشل برأس مال كراين، وقد عاين توتشل الأحجار ودرس الطبوغرافيا ثم قام برحلة إلى اليمن، وأخذ فكرة عن الأوضاع الجوية والجيولوجيّة، فلما سمع أن الإنجليز قدموا للتنقيب عن البترول تذاكر في الأمر مع كراين، وطلب جلالة الملك عبدالعزيز آل سعود الشروع في البحث والتنقيب فرفض جلالته وقتئذ؛ لأنه كان قد سمح للبريطانين بذلك، فلما انتهى البريطانيون إلى أن المملكة السعودية ليس بها شيء من البترول لم ير جلالته غضاضة من أن يسمح لكراين وتوتشل بالتنقيب عام ١٩٣٢م بعد أن حصل على إقرار كتابي من الإنجليز بنتيجة بحوثهم ودراساتهم، وقد اهتدى توتشل إلى أن ثمة بترولاً واتصل بشركة كاليفورنيا وغيرها وألف الأمريكيون شركة جديدة، وافتتح البترول لأول مرة في الظهران افتتاحاً حضره جلالة الملك عام ١٩٣٧، واستمروا في البحث والتنقيب، فلما اندلعت نيران الحرب العظمى العالمية الثانية كان لديهم ست عشرة بئراً سدت كلها أثناء الحرب ما عدا اثنتين؛ وذلك لعدم توفر وسائل الشحن ووقف أعمال شركة الترقي. وظل الحال على هذا المنوال حتى أواخر عام ١٩٤٤م وأوائل ١٩٤٥م وعندها بدؤوا الاستعدادات لما بعد الحرب، وأخذوا يزيدون في أعمال الإنشاء بقدر ما تسمح وسائط النقل، وقام باستثمار البترول في البداية شركتان هما تكساس كاليفورنيا ستاندرد أويل وقد استحالتا أخيراً إلى (أربيان أميركان ستاندرد أويل (شركة) الزيت العربية الأمريكية) ومازالت كمية الإنتاج مختلفة في تقديرها، فمنهم من يقول إنها ثمانون ألف برميل في اليوم، ومنهم من يقول إنها سبعون ألفاً،

ومرد ذلك إلى عدم توافر الرقابة على الناتج، أما الصادر فيقدرونه بحوالي خمسين ألف برميل يومياً، ولما كانت الحكومة تحصل أربعة شلنات ذهبية على كل طن فإن متوسط الإيراد اليومي حينئذ يبلغ حوالي ثمانية وعشرين ألف شلن ذهبي، وتستولي الحكومة على حصة معينة لاستهلاكها الخاص لا يسمح لها ببيعها.

وتستخدم الشركة نحو خمسة عشر ألف عامل؟ وينتظر أن يتضاعف العدد مع زيادة الاستغلال، وينص عقد الامتياز على ألاّ تستخدم إلا أهل البلد، على أنه عند الضرورة ولأسباب فنية يجوز أن تستخدم أشخاص [كذا!] من الخارج وتعطي الأفضلية في هذه الحالة لمواطني البلاد العربية، ويتفرع عن مسألة البترول مشروع مد الأنابيب من الخليج الفارسي عبر البحر الأبيض المتوسط، وهو مشروع طال الكلام فيه منذ عام ١٩٤٤م وكثر الأخذ والرد بشأنه ثم ساد سكون عميق، ويبدو أنه وقف الآن مؤقتاً ريثما يتم الاتفاق فيه بين البريطانيين والأمريكانيين. وحسبت تكاليف هذا المشروع بنحو خمسة وعشرين مليون جنيه إنجليزي، ويود البريطانيون أن يحصلوا على نصيب فيه يبلغ النصف أو نحو ذلك. وقد نعود إلى بحث هذا الموضوع إذا جد فيه جديد.

هذا والراجح أن كميات البترول الموجودة في المملكة العربية السعودية تعدل تلك الموجودة في إيران، بل إن كبار الاختصاصيين يذهبون على أنها تربي على الموجودة في إيران، أما النفقات فإنها أقل من نظيرها في آخر البلاد.

وأياً ماكان فإن البترول هو المورد الأساسي للدولة الذي عليه جل عمادها. وكلما كانت وزارة المالية في حاجة إلى مال لجأت إلى شركة الزيت تسألها قرضاً، ويظهر أن الحكومة السعودية قد اقترضت مبالغ جسيمة توازي حصتها لمدة طويلة قادمة؛ بسبب كثرة نفقاتها واختلال وعجز ميزانيتها، وسيكون للبترول شأن جليل في المملكة العربية السعودية عما قريب.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام.

القائم بالأعمال بالنيابة

علي فهمي العمروسي

وثيقة رقم (٥٨٠)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٦٠
ملف رقم: ١٣٢/ ٤٠/ ٧
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ٥ يناير سنة ١٩٤٧

موضوع الوثيقة:

بشأن: سفر حضرة صاحب السمو الملكي الأمير سعود ولي عهد المملكة العربية السعودية إلى واشنجتون.

نص الوثيقة:

وزارة الخارجية
القنصلية الملكية المصرية
بمدينة جدة

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية

أتشرف بإفادة دولتكم أنه تقرر سفر حضرة صاحب السمو الملكي الأمير سعود ولي عهد المملكة العربية السعودية إلى واشنجتون إجابة لدعوة الرئيس ترومان، وسفر الأمير سعود ليس له أي مغزى سياسي وهو على حد تعبير بعضهم ليس له من مغزى سوى أن رئيس الولايات المتحدة أراد أن يحيط بالحفاوة والتكريم ولي العهد وملك المستقبل للمملكة التي أصبحت المنبع الهام للبترول بما اكتشف من آباره وبما لا يزال منه كنز ثمين دلت المعالم الفنية على وجوده وعلى إمكان استغلاله، وهذه الزيارة تصادف هوى من نفس الأمير سعود الذي يتوق من زمن لمشاهدة معالم الولايات المتحدة، ولأنه يعلم أنه سيلقى هناك حفاوة (مثالية) كتلك التي يلقاها سمو

الأمير فيصل، سواء من الحكومة الأمريكية أو من شركة كاليفورنيا صاحبة امتياز استخراج البترول في المملكة السعودية، وسيصحب سموه في رحلته - كما علمت - الشيخ فؤاد حمزة الوزير المفوض في أنقرة، والشيخ سليمان الحمد نجل وكيل وزارة المالية والذي عين مستشاراً لجلالة الملك، وبعض التوابع والخدم.

وسيبدأ سموه سفره من مطار (الظهران) في منطقة الخليج الفارسي، وهي المنطقة التي بها مركز شركة كاليفورنيا، ويطير رأساً إلى القاهرة ومنها يتابع سفره.

وفي إحدى مقابلاتي للقائم بأعمال وزير الخارجية بالنيابة استعلمت منه عن تاريخ سفر الأمير سعود وموعد وصوله القاهرة لكي أبرق بذلك للوزارة، وفي مقابلة تالية أخبرني سعادته أنه رأى أن يستعلم عن ذلك من جلالة الملك وأن الرد وصله بأن الموعد لم يعرف بالضبط بعد وأنه سيحدد قبل سفر ولي العهد بنحو ثلاثة أيام، وأنني سأحاط علماً به بمجرد تحديده، وقد فهمت أن هذا الموعد سيكون حوالي اليوم العاشر من شهر يناير الحالي، وسأبرق للوزارة بتاريخ السفر وموعد الوصول للقاهرة بمجرد وقوفي عليهما.

وتفضلوا دولتكم بقبول أسمى عبارات الاحترام

الوزير المفوض

وثيقة رقم (٥٨١)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٦٠
ملف رقم: ٧/٤٠/١٣٢
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ١١ يوليو ١٩٤٧م

موضوع الوثيقة:

اتفاقية خط الأنابيب عبر البلاد العربية السعودية
مرسوم رقم (٤٥٨٩).

نص الوثيقة:

وزارة الخارجية
مكتب الوزير

بالمصادقة على اتفاقية خط الأنابيب عبر البلاد العربية السعودية
نحن عبدالعزيز عبدالرحمن الفيصل آل سعود
ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاعتماد على الله تعالى جرى الاطلاع على الاتفاقية المكونة من تسع وعشرين مادة، الموقع عليها بأمرنا في جدة في اليوم الثاني والعشرين من شهر شعبان عام ١٣٦٦هجرية الموافق لليوم ١١ من شهر يوليو ١٩٤٧م، بين وزير ماليتنا وبين المستر وليم. ج. لنهان المندوب في الشرق الأوسط لشركة خط الأنابيب عبر البلاد العربية السعودية في ولاية ديلاوير في الولايات المتحدة الأمريكية، والكائن مكتبها الرئيسي في شارع وست تنث (١٠٠) بمدينة ولنجتون في ولاية ديلاوير بصفته ممثلاً ومفوضاً عن الشركة، وبعد الاطلاع على الخطاب

الموجه من وزير ماليتنا إلى المستر وليم. ج. لنهان المذكور في التاريخ نفسه، وجواب المستر وليم. ج. لنهان الموجه لوزير ماليتنا في التاريخ المذكور.

أمرنا بما هو آت:

المـــــادة الأولـــى

نصادق على الاتفاقية المذكورة والخطابين المتبادلين المشار إليهما أعلاه الملحقين بمرسومنا هذا، ونأمر بوضعهما موضع التنفيذ اعتباراً من اليوم الثاني والعشرين من شعبان عام ١٣٦٦هـ الموافق لليوم الحادي عشر من شهر يوليو عام ١٩٤٧م.

المـــادة الـثـانـيـة

على وزير ماليتنا تنفيذ هذا المرسوم:

صدر بقصرنا بجدة في اليوم الثاني من شهر المحرم عام ١٣٦٩ الموافق للرابع والعشرين من شهر أكتوبر عام ١٩٤٩م عقد هذا الاتفاق في اليوم الثاني والعشرين من شعبان ١٣٦٦هـ الموافق اليوم الحادي عشر من شهر يوليو ١٩٤٧م، بين حضرة صاحب المعالي الشيخ عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية بالمملكة العربية السعودية بالنيابة عن الحكومة العربية السعودية المعبر عنها فيما يلي (الحكومة) من جهة، وجناب المستر وليم ج. لنهان بالنيابة عن شركة خط الأنابيب عبر البلاد العربية المؤسسة في ولاية ديلاوبر في الولايات المتحدة الأمريكية والكائن مكتبها بشارع وست تنث (١٠٠) بمدينة ولنجتون في ولاية ديلاوبر السابق ذكرها المعبر عنها فيما يلي بـ (الشركة)، ويعتبر هذا الاصطلاح أينما استعمل شاملاً الأشخاص الذين تحول إليهم الشركة أو أية شركة فرعية أو مشتركة معها تؤلف حسب الأصول القانونية، أو أية شركة أخرى تعتبر بمقتضى المادة السادسة والعشرين من هذا الاتفاق أنها كونت أو استخدمت من قبل الشركة لبناء أو صيانة أو تشغيل خطوط الأنابيب أو الأشغال الفرعية المتعلقة بها والتي تكون موضوع هذا الاتفاق من جهة أخرى.

وبما أن الشركة ترغب في مد خط أو خطوط من الأنابيب من المملكة

العربية السعودية إلى مرفأ نهائي على شاطئ البحر الأبيض المتوسط؛ لأجل نقل البترول ومنتجاته التي تنتج بواسطة أو لحساب شركة الزيت العربية الأمريكية، ولأغراض هذا الاتفاق بناء وصيانة مكاتب في داخل البلاد العربية السعودية، ومحطات للمضخات ومعامل ومخازن وصهاريج لخزن الزيت والماء، وجسور ومساكن للمستخدمين، وتراموای وجرارات جوية وطرق وعربات وكابلات فوق الأرض أو تحتها، وزوارق ووسائل نقل برية ومائية وجوية، ومطارات وكابلات كهربائية فوق الأرض أو تحتها، وعربات سكة حديد وخطوط برقية وتلفونية، وأجهزة لاسلكية وخزانات ومستشفيات ومشاريع لتوليد القوة، وخطوط زيتية وغازية ومائية ظاهرة أو مدفونة أو مغمورة، وأعمال أخرى (سواء كانت من النوع المذكور أعلاه أم لم تكن) أو متعلقة أو مساعدة له.(والتي تشملها إجمالياً فيما يلي لفظة المشروع).

وبما أن الحكومة - نظراً لأن تنفيذ هذا المشروع من شأنه أن يزيد في تصدير الزيت - ترغب في تسهيل المشروع بالطرق المعينة في هذا الاتفاق، فعليه قد تم الاتفاق بهذا بين الحكومة والشركة على الوجه الآتي:

المـــــادة الأولـــــى

الحقوق الممنوحة للشركة:

تمنح الحكومة الشركة بموجب هذا الاتفاق الحق المعبر عنه فيما يلي بـ (الامتياز) في إنشاء وصيانة وتشغيل خط أنابيب أو أكثر مع ما يتفرع عنها من الأعمال وذلك في البلاد العربية السعودية إلى مرفأ نهائي على ساحل البحر الأبيض المتوسط، بقصد نقل البترول ومنتجاته التي تنتج بواسطة أو لحساب شركة الزيت العربية الأمريكية، وكذلك في القيام بجميع الأمور اللازمة للمشروع حسب الشروط الآتية:

★ **مدة الامتياز:**

تكون مدة الامتياز هي المدة الباقية من امتياز الزيت الحالي لشركة الزيت العربية الأمريكية أو أية مدد يمد هذا الامتياز .

المــادة الــثــانــيــة

تقديم المخططات:

على الشركة قبل البدء في مد خط الأنابيب أن تقدم للحكومة مخططات تبين فيها الأراضي التي سيمد فيها خط الأنابيب، كذلك الأراضي التي ستقام عليها أو فوقها محطات للمضخات أو أشغال أخرى تابعة للمشروع، على أن تكون هذه المخططات بشكل يمكن الحكومة من معرفة ملكية تلك الأراضي.

تكون خطوط الأنابيب متلاصقة:

إذا رغبت الشركة في مد أكثر من خط واحد من الأنابيب فيجب أن تكون خطوط الأنابيب التي تمدها متلاصقة، على أنه يجوز للشركة إذا وجدت ضرورة لمد خطوط أنابيب غير متلاصقة أن تمد تلك الخطوط بعد أن تكون قد قدمت أولاً المخططات بالصورة المذكورة وحصلت على موافقة الحكومة على مد خطوط الأنابيب طبقاً للمخططات المذكورة، بشرط أن لا تمنع الحكومة عن الموافقة على ذلك أو تأخر هذه الموافقة لسبب غير مقبول .

تسليم الأملاك عند نهاية مدة الاتفاق:

تنتهي الحقوق الممنوحة للشركة بموجب هذا الاتفاق عند انتهاء الامتياز أو إذا قدم إعلان التنازل بعد مضي خمس وعشرين سنة من تاريخ نشر هذا الاتفاق رسمياً، [ومن المفهوم أنه في حالة التنازل يسقط حق التجديد] وجميع أملاك الشركة غير المنقولة والأشياء الثابتة الموجودة في البلاد العربية السعودية، تلك الأملاك والأشياء الثابتة التي هي جزء من المشروع تصبح ملكاً للحكومة دون مقابل، على أنه إذا طلبت الشركة تجديد الامتياز قبل انتهائه بستة أشهر على الأقل تتعهد الحكومة أن تنظر بعطف في مد أجل الامتياز أو تجديده بشروط يتفق عليها، وعلى أنه يجوز أيضاً للحكومة أن تطلب من الشركة عند انتهاء مدة الامتياز إزالة أي من الأشياء الثابتة المذكورة (عدا خط أو خطوط الأنابيب) التي تطلب الحكومة من الشركة نقلها إذا كان ذلك الطلب معقولاً .

التنـــــازل:

للشركة الحق في أن تتنازل نهائياً إلى الحكومة عن جميع الحقوق المذكورة

في هذا الاتفاق بإعلانها كتابة قبل ثلاثة شهور بعزمها هذا، وينتهي هذا الاتفاق تماماً في التاريخ المعين للانتهاء في الإعلان المذكور، وإذا أعطي هذا الإعلان خلال مدة لا تتجاوز ٢٥ سنة من تاريخ هذا الاتفاق، فللشركة الحق عند الانتهاء المذكور في إزالة جميع الآلات والأبنية والمخازن والمواد والممتلكات من أي نوع معفوة من جميع الضرائب والرسوم، على أنه يجوز للحكومة أن تشتري خلال مدة ثلاثة أشهر من استلام الإعلان المذكور هذه الأشياء بثمن يوازي قيمة الاستبدال في ذلك التاريخ مخصوماً منه مايكون قد طراء [كذا!] عليها من نقص في القيمة بسبب الاستعمال، وهذا الثمن يتفق عليه، وفي حالة عدم الاتفاق يقرر بمقتضى المادة السادسة والعشرين.

المـــادة الـثـالـثـة

الأماكن المقدسة:

لا يجوز إقامة أشغال تتعلق بالمشروع ضمن حدود المقابر أو الأماكن المخصصة للعبادة أو الأماكن التاريخية.

الآثـــار:

تكون الأشغال الفنية والآثار القديمة التي تكشف ملكاً للحكومة العربية السعودية، وعلى الشركة أن تخطر الحكومة فوراً عن أي آثار تكشف من هذا القبيل.

المـــادة الـرابـعـة

الإعفاء من الضرائب على البترول:

لا تستوفى ضريبة التوريد أو ضريبة التصدير أو ضريبة المرور [الترانسيت] أو ضريبة التحويل أو أية رسوم مالية من أي نوع على الزيت (زيت البترول) والنفط والأزوكرايت والغازات الطبيعية، سواء أكانت في حالتها الخام أو في أية حالة من مشتقاتها، وسواء قصد شحنها بطريق الترانسيت واستعملت في أعمال المشروع الصناعية .

البيع في الأسواق المحلية:

إذ عرضت الشركة محلياً لبيع المنتوجات المذكورة بموافقة الحكومة خاماً أو

مكرراً لاستهلاكها في البلاد العربية السعودية، أو استعملت لأغراض غير أغراض المشروع، فتكون تلك المنتوجات خاضعة لنفس الضرائب والرسوم المالية المفروضة على المنتوجات المشابهة في البلاد العربية السعودية، ستكون شروط بيع هذه المنتوجات في الأسواق المحلية موضع اتفاق بين الحكومة والشركة .

المادة الخامسة

الرسوم الجمركية ورسوم التوريدات والتسهيلات:

للشركة الحق في أن تستورد إلى البلاد العربية السعودية دون أن تدفع رسوماً جمركية أو رسوماً بلدية أو رسوماً أخرى (التي يشار إليها فيما يلي إجمالياً برسوم التوريد)، جميع المعدات والموارد والأشياء الأخرى التي يمكن أن تلزم لأشغال المشروع وأغراض النقل بما فيها جميع لوازم المكاتب والبيوت والمستشفيات أوالأبنية الأخرى التي ستكون ملك الشركة وتستعمل لأشغالها، ويشار إجمالياً فيما يلي إلى جميع هذه المعدات والمواد والأشياء الأخرى بكلمة: مواد.

إذا باعت الشركة المواد التي استوردتها معفاة من رسوم التوريد المفروضة وقتئذ على مواد تماثلها، وهذه الرسوم تدفعها الشركة. للشركة الحق في أن تصدر بدون رسوم المواد المستوردة التي سبق إعفائها [كذا!] من رسوم التوريد، ونظراً لصفة المشروع الاستثنائية تمنح الحكومة الشركة إذا اقتضت الحاجة تسهيلات خاصة لتوريد مواد في أماكن موافقة للشركة، وتأذن بتصدير وتوريد المواد في جميع الأوقات ليلاً أو نهاراً وفي أيام العطلة العمومية، وتتعهد الشركة من جانبها بإقامة وصيانة أية أبنية خاصة لازمة لهذا الغرض، وبدفع الأجور الإضافية التي يجب أدائها [كذا!] لموظفي الجمارك بموجب الأنظمة، وجميع الأشياء والمواد التي يستوردها أو يصدرها مستخدموا [كذا!] الشركة لاستعمالهم الخاص، أو التي تستوردها الشركة لبيعها لمستخدميها تكون خاضعة لرسوم التوريد المعمول بها.

لاتعاد الرسوم المستوفاة عن المواد التي تشتريها الشركة محلياً .

المــادة الســادســة

رسوم الميناء:

تتخذ الحكومات إجراءات لتضمن قيام سلطات الميناء وسلطات البلدية بتقديم جميع التسهيلات إلى الشركة لتفريغ المشحونات وتسليمها، مع مراعاة الحقوق المكتسبة وبدون الإخلال بحق الحكومة في منح امتيازات مينائية جديدة، تسمح للشركة بأن تستعمل في الميناء صنادلها وزوارقها الخاصة وأية سنابيك أخرى المسجلة في البلاد العربية السعودية مما تكون لازمة لمقتضيات أعمالها، وبأن تخزن مشحوناتها في مخازنها ومستودعاتها الخاصة .

تكون جميع السفن التي تملكها الشركة أو تستأجرها بكاملها معفاة من دفع جميع رسوم الميناء والمرفأ .

المــادة الســابــعــة

إنشاء ميناء للشركة:

تمنح الحكومةُ الشركةَ – إذا رغبت الشركة في ذلك؛ لأغراض المشروع دون أغراض التجارة العامة – جميعَ التسهيلات لتبني الشركة وتصون في مكان أو أكثر يعين بالاتفاق مع الحكومة ما قد يلزم من ميناء أو موانئ لبناء وصيانة وتشغيل المشروع، يجوز للشركة بالاتفاق مع الحكومة أن تضع في حدود هذا الميناء أو هذه الموانئ التي تبنى وفقاً لما تقدم عوامات لربط السفن وللإرشاد والإنارة، وأن تنشئ إشارات وأضواء على الشاطئ، وحواجز لسد الأمواج، وأسواراً في البحر وأرصفة ترسو عليها السفن وخطوطاً تحت الماء للشحن، ويجوز لها بوجه عام أن تقوم بجميع أعمال الجرف وتطهير القاع، وكل ماتراه لازماً من أعمال التنظيم والمحافظة على صفاء الماء والوقاية الصحية والصيانة لاستغلال هذا الميناء أو هذه الموانئ استغلالاً فعالاً ليلاً ونهارًا.

تعرض تصميمات إنشاء هذا الميناء أو هذه الموانئ على الحكومة للموافقة عليها، ولا يجوز رفض هذه الموافقة أو تأخيرها لسبب غير معقول ، يكون حق

الدخول أو الوصول إلى هذا الميناء أوهذه الموانئ لغير المراكب المملوكة للحكومة أو التي تستأجرها أو المأذون لها من قبلها أو المراكب الشراعية أو اللنشات التي ترفع العلم السعودي متروكاً لتقدير الشركة .

لاتكون السفن التي تستعمل منشآت الشركة البحرية خاضعة لأية ضريبة من الضرائب الحكومية.

يتفق بين الحكومة والشركة على فئة الأجور التي تؤذن [كذا!] للشركة أن تتقاضاها من استعمال منشئاتها [كذا!] البحرية من قبل المراكب غير المراكب المذكورة في الفقرة الرابعة من هذه المادة .

تتولى الدوائر الحكومية المختصة القيام بما يلزم من أعمال الجمرك والحجز الصحي والمهاجرة والمراقبة المكلف بها رجال الأمن .

وتتقاضى الحكومة من الشركة أو من السفن التي تستعمل موانئ الشركة مقابل هذه الخدمات أو غيرها من الخدمات الخاصة التي تؤديها الحكومة أجوراً، وفقاً لجدول يتفق عليه، وتكون محددة على أساس تكاليف مايتم تأديته من خدمات .

تتولى الحكومة منع رسو المراكب بالقرب من براطيم الشركة أو خطوط الشحن الممتدة تحت الماء، والرسو بالقرب من الأنابيب المغمورة في نقط اجتياز الأنهر .

المـــادة الــثـــامـــنـــة

اجور السكك الحديدية:

يجوز للشركة فيما يتعلق بإنشاء المشروع وصيانته وتشغيله أن تستعمل خطوط السكة الحديدية وفروعها الموجودة في البلاد العربية السعودية بموجب نفس تعريفة الأجور التي تدفعها شركة الزيت العربية الأمريكية.

ويجوز للشركة أن تجلب، عِلاوة على ذلك قاطراتها وعرباتها خلال المدة

المذكورة، إذا كانت إدارة السكة الحديدية لا تستطيع أن تقدم القاطرات والعربات المناسبة، أو تسبب لنقل حاجات الشركة تأخيراً غير معقول، ويكون استعمال خطوط السكة الحديدية بنفس الشروط الممنوحة لشركة الزيت العربية الأمريكية .

المادة التاسعة

استعمال الشركة للطرق، بناء الطرق من قبل الشركة:

تتمتع الشركة بنفس الحقوق التي يتمتع بها الجمهور في استعمال الطرق المنشأة في البلاد العربية السعودية.

لا يحق للشركة أن تطالب بأية إعانة من الإيرادات العامة لنفقات إنشاء وصيانة الطرق التي تنشئها لمقاصد المشروع.

المادة العاشرة

العمال:

تتعهد الشركة بأن تستخدم في البلاد العربية السعودية لمقاصد المشروع عمالاً محليين، على أنه إذا كان عدد العمال المحليين اللائقين غير كاف فيجوز للشركة بموافقة الحكومة أن تستحضر عمالاً أجانب بقدر الحاجة إلى البلاد العربية السعودية لمقاصد المشروع، على شرط أنه إذا دخل هؤلاء العمال تتعهد الشركة عند إتمام الغرض الذي أدخلوا من أجله أن تعيد إلى بلادهم الأشخاص الذين أدخلوا بهذه الصورة ولم يحصلوا على موافقة الحكومة على البقاء في البلاد العربية السعودية، ومن المفهوم أن لاتمنح الشركة إلى العمال الأجانب أي تمييز أو تفضيل فيما يتعلق بالسكن والأجور على العمال العرب السعوديين من نفس المرتبة .

للشركة الحق في تنظيم دورات عمالها بصورة تكفل القيام بإنشاء المشروع وصيانته وتشغيله ليلاً ونهاراً وفي العطلات العمومية، غير أنها تكون دائماً

خاضعة للقوانين والأنظمة السارية المفعول في البلاد العربية السعودية أثناء القيام بأعمال الإنشاء والإصلاح الخاصة، إذا لزم استعمال عدد كبير من العمال كإجراء مؤقت تمنح الحكومة لموظفي الشركة ومركباتها ومهماتها تسهيلات خاصة على مقربة من المشروع وفي نقط على الحدود تعينها الحكومة لأجل التنقل بحرية وبدون معارضة ليلاً ونهاراً .

اجتياز الحدود:

نظراً لما يقتضيه المشروع بصفة خاصة من استمرار العمل بدون تعطيل، تمنح الحكومة في جميع الأوقات التسهيلات اللازمة لتنقل موظفي الشركة ومستخدميها وموادها في نقط الحدود المعينة وستنظر الحكومة بعين العطف وإذا أمكن ستتخذ بالتبادل أية إجراءات تحصل عليها الشركة بهذا الخصوص من حكومات البلاد المجاورة، وتدفع الشركة إلى الحكومة جميع النفقات غير العادية التي تتكبدها دوائر الحكومة في إجراء تسهيلات هذه التحولات والتنقلات في نقط الحدود المعينة وذلك بعد الاتفاق عليها مقدماً مع الحكومة .

التقييـــــــدات:

للحكومة الحق المطلق محافظة على مصلحة الأمن العام ولأسباب سياسية أو دينية أن تمنع أي شخص تستخدمه الشركة من الدخول إلى البلاد أو الإقامة فيها، وبالرغم مما ورد في هذه المادة يكون استخدام الشركة لعمالها في البلاد العربية السعودية خاضعاً لأي تشريع يتعلق بالعمال، ويكون ساري المفعول في البلاد العربية السعودية من وقت إلى آخر

المـادة الحـاديـة عشـرة

الضرائـــــب:

لا تفرض ضريبة الملك أو ضريبة الدخل أو أي نوع من الضرائب أوالرسوم المالية على الشركة عن ممتلكاتها، أو عن موظفيها ومستخدميها، أو عن دخلها أو عن أعمالها، أو عن تشغيل المشروع الأعلى الأرباح الناشئة عن المبيعات لمنتجاتها لأجل بيعها ثانية في الأسواق المحلية، أو لاستهلاكها في البلاد

العربية السعودية، على أن لا يشمل هذا الإعفاء أرباح أسهم الشركة الموزعة على الخاضعين للضريبة من أهالي البلاد العربية السعودية، أو مرتبات المستخدمين بقدر ما هم مكلفون به من الضرائب في البلاد العربية السعودية.

لا تفرض رسوم طوابع على الاتفاق الحالي أو الوثائق الملحقة به أو على أية اتفاقات أو تصميمات أو بيانات إضافية أو مايشبهها من الوثائق المنفذة بتصديق من الحكومة أو المقدمة إليها للتصديق.

إذا أنشأت الشركة على حسابها ضمن حدود الحقول المخصصة لصهاريجها ومحطات الدفع وأشغال أخرى تماثلها مما يتعلق بالمشروع - خدمات مختصة بالتعليم والصحة والوقاية والماء والنور والخدمات الأخرى التي تكون عادة من شؤن [كذا!] السلطات المحلية فتعفى الشركة من دفع الضرائب الخاصة بهذه الخدمات، ومن جهة أخرى تكون الإنشاءات التي تقيمها الشركة في البلاد العربية السعودية أو العمليات التي تقوم بها فيها والتي ليست من أجل تشغيل المشروع أو التي لا يبررها تشغيل المشروع خاضعة لجميع الالتزامات المفروضة على الجمهور، وخاضعة أيضاً لجميع الضرائب المقررة بمقتضى القوانين المعمول بها في ذلك الحين.

المادة الثانية عشرة

المواصلات:

للشركة الحق في مد وصيانة واستعمال الخطوط البرقية أو التليفونية سواء كانت فوق الأرض أو تحتها، وكذلك استعمال الأجهزة اللاسلكية لتأمين المخابرات بين مراكز المضخات المختلفة والمكاتب والمؤسسات الأخرى التي تتعلق بمشروع الشركة، بحيث يكون استعمال الخطوط البرقية والتلفونية والأجهزة اللاسلكية قاصراً على مقاصد المشروع، وخاضعاً لإشراف الحكومة الدقيق والدائم.

أما فيما يختص بالمحطة أوالمحطات خارج حدود المملكة العربية السعودية

فتمارس الحكومة حق الإشراف عليها بواسطة موظفين تعينهم الحكومة وتدفع الشركة مرتباتهم، ويجب ألاّ تنشأ هذه الشبكة أو الأجهزة أو تشغل بصورة تتعارض مع استعمال الخطوط البرقية أو التلفونية أو الأجهزة اللاسلكية التابعة للسلطات البريدية والعسكرية في البلاد العربية السعودية أو لأية شركة أو شخص يشتغل في ذلك الوقت في امتياز بالبرق أو التلفون أو الأجهزة اللاسلكية. ومن المفهوم طبعاً أنه في حالة الطوارئ يكون للحكومة الحق في وضع نظام خاص لإدارة المخابرات المذكورة مما يستلزمه أمن الدولة.

يجوز لموظفي الحكومة المسؤولين عن الإشراف على هذه المنشآت وعن الأمن العام في أي وقت وبدون مقابل أن يستعملوا هذه الأجهزة، بشرط ألاّ يتعارض هذا الاستعمال مع أعمال المشروع.

للشركة الحق في أن تستعمل من أجل المشروع أية خدمة عمومية في البلاد العربية السعودية كالبرق والبريد والتليفون وغيرها لقاء دفعها الأجور المفروضة عادةً.

المادة الثالثة عشرة

النقـــــــل:

للشركة الحق في أن تستعمل أي نوع من أنواع المواصلات البرية أو المائية أو الهوائية أو الجوية لنقل موظفيها أو مواردها، بشرط مراعاة القوانين والأنظمة الخاصة باستعمال وسائل النقل في البلاد العربية السعودية.

المادة الرابعة عشرة

موارد البناء والإنشاءات:

للشركة الحق مع مرعاة [كذا!] الحقوق المكتسبة في أن تستعمل مجاناً لمقاصد المشروع المتوفر من التراب والطين والزلط والكلس والجبس والحجارة وما شاكلها من الموارد التي تكون ملكاً للحكومة.

يجوز قطع كل ما يحتاج إليه المشروع من حطب وأغصان من غابات

الحكومة بقدر ما يكون ذلك متوفراً، ومع مراعاة الحقوق المكتسبة للغير وبالأخص مصلحة القبائل، وصيانة الغابات حسب الشروط وبموجب الأنظمة المعمول بها من وقت إلى آخر.

المادة الخامسة عشرة

المياه:

للشركة الحق بالاتفاق مع الحكومة ومراعاة الحقوق المكتسبة أن تحفر آباراً وتبني سدوداً وتجمع المياه الجارية على سطح الأرض وتحفظها، وأن تتخذ فضلاً عن ذلك التدابير اللازمة لتوفير المياه لأغراض المشروع من غير رسم أو أجرة .

للشركة الحق في أن تأخذ بموافقة الحكومة أية كميات من مياه الأنهار والبحيرات التي تخص الحكومة أو تكون تحت إشرافها في البلاد العربية السعودية مما يتفق على كونها ضرورية لمقاصد المشروع، ويشترط في ذلك أن توفى الحقوق المكتسبة أو التي سبق منحها، وليس للشركة بحال ما أن تحرم السكان المحليين من الكميات اللازمة من المياه للمصالح البيتية والصناعية والزراعية ولسقي الحيوانات وري الأراضي. إذا وافقت الحكومة على أن المياه التي سبق منح حقوق عليها أو اكتساب حقوق خاصة في استعمالها هي ضرورية لمقاصد المشروع فيحق نزع ملكيتها على حساب الشركة، على أن لا يحرم نزع الملكية في أي حال من الأحوال السكان المحليين من الكميات اللازمة من المياه للمصالح البيتهية [كذا!] والصناعية والزراعية ولسقي الحيوانات وري الأراضي.

تتخذ الشركة جميع الخطوات الضرورية لجعل فضلات المياه من الآلات والأجهزة متوفرة للاستعمال محلياً، وعليها أن تبذل على حسابها كل مجهود فعال لزيادة كمية الماء على مقربة من محطاتها للسكان المحليين والمسافرين وأفراد القبائل القاطنين بالقرب من هذه المحطات.

ليس في هذا الاتفاق مايعفي الشركة من المسؤلية [كذا!] عن دفع أثمان المياه التي تقدم إليها من أية سلطة محلية.

المادة السادسة عشرة

الأراضي الحكومية:

تخصص الحكومة للشركة بدون مقابل أو إيجار - لفترات لا تزيد على مدة هذا الاتفاق - الأراضي الحكومية التي توافق الحكومة على أنها لازمة لأغراض المشروع، على أن يدفع تعويض معقول في حال إخراج المستأجر في أراضي [كذا!] مزروعة، وسيكون هذا التعويض عادلاً ويراعى فيه كيفية استعمال المستأجر عادة للأرض، وسوف تقدم الحكومة للشركة المساعدة المعقولة في حالة ما إذا وجدت صعوبات بشأن اكتساب حقوق المستأجر .

الأراضي الخاصة:

تستأجر الأراضي التي يقتضيها المشروع والتي لا تختص الحكومة بالاتفاق عليها بين الشركة وأصحابها، وإذا لم يتم الاتفاق ورأت الحكومة أن استملاك هذه الأراضي لازم لأغراض المشروع فتستملكها على نفقة الشركة من جميع الوجوه بمقتضى أحكام القوانين والأنظمة الخاصة باستملاك الأراضي العامة والسارية المفعول في ذلك الوقت، تسجل الأراضي التي استملكت جبراً باسم الحكومة، وتؤجر للشرك [كذا!] بإجار اسمي لمدة لاتجاوز مدة هذا الاتفاق .

المادة السابعة عشرة

الأمـــــن:

تُعنىٰ الحكومة بالمحافظة على مشروع الشركة وعلى موظفيها، وتتخذ كافة الإجراءات الممكنة والمعقولة لهذه الغاية.

تدفع الشركة إلى الحكومة جميع النفقات التي تتكبدها الحكومة في تدبير الأمن العام، بما في ذلك نفقات إنشاء المساكن ووسائل النقل اللازمة لقوات الأمن.

المادة الثامنة عشرة

الاشتراك في الأسهم:

إذا عرضت الشركة على الجمهور أسهمها لغرض المشروع فستفتح قوائم

الاكتتاب في البلاد العربية السعودية في نفس الوقت الذي تفتح فيه قوائم الاكتتاب في جهات أخرى.

المادة التاسعة عشرة

مكتب الشركة:

على الشركة أن تفتح خلال ثلاثة أشهر من تاريخ هذا الاتفاق مكتباً في جدة في البلاد العربية السعودية، وأن تعين وكيلاً محلياً تخوله السلطة في أن يتولى جميع المسائل التي تتعلق بتشغيل المشروع وتنفيذ هذا الاتفاق.

المادة العشرون

العمليات العامة:

على الشركة أن تتخذ حالاً بعد اتفاقها مع حكومات البلدان الأخرى التي ترغب في أن تمد فيها خط أو خطوط الأنابيب التدابير المعقولة للقيام بمقاصد هذا الاتفاق، ولكن إذا لم تكن الشركة عند مضي عشر سنوات من تاريخ نشر هذا الاتفاق رسميا قد قدمت المخططات الواجب تقديمها وفقًا لنصوص المادة الثانية من هذا الاتفاق تدفع إلى الحكومة رسم رخصة قدره خمسة آلاف دولار الولايات المتحدة الأمريكية (٥٠٠٠) دولار أمريكي سنوياً في أول شهر يناير من كل سنة، وذلك إلى أن تقدم هذه المخططات على الحكومة أن تتخذ جميع التدابير المعقولة لتسهيل القيام بمقاصد هذا الاتفاق في المنطقة التي تجري فيها أعمال المشروع، وعندما تتعاقد الحكومة أو تمنح أو تصدق على أي اتفاق أو رخصة أو امتياز خلاف هذا الاتفاق فعليها أن تصون حقوق الشركة المكتسبة بمقتضى هذا الاتفاق .

تتعهد الشركة باتخاذ جميع الاحتياطات المعقولة اللازمة لمنع تسرب الفساد إلى التربة والهواء والماء المجاورة لأجهزتها.

المادة الحادية والعشرون

التعويـــــــض:

يكون الجزاء لأية مخالفة لهذا الاتفاق هو التعويض الذي يعيَّن بالاتفاق، أو بموجب المادة الثالثة والعشرين من هذا الاتفاق.

المادة الثانية والعشرون

القوة القاهرة:

أي تقصير أو سهو يقع من الشركة أو الحكومة أو أي موظف حكومي أثناء مراعاتهم أو قيامهم بالعهود أو الالتزامات أو الشروط المذكورة في هذا الاتفاق، والمترتب على أي فريق مراعاتها والقيام بها، لا ينشأ عنه ادعاء أو مطالبة ضد أي من الفريقين، أو يسبب إجحافاً للفريق الآخر بأية طريقة ما، أو يعتبر إخلالاً بهذا الاتفاق إذا ظهر بصورة مقنعة للفريق الآخر بأية طريقة ما أو يعتبر إخلالاً بهذا الاتفاق إذا ظهر بصورة مقنعة للفريق الآخر أن الإخلال قد نشأ عن أي من الأسباب الآتية وهي: القضاء والقدر، والاضطرابات والحروب، أو الإضراب أو منع العمال من العمل، أو أي أمر آخر غير عادي، أو ظروف غير منتظرة يمكن اعتبارها كصورة معقولة أنها خارجة عن إرادة أي من فريقي هذا الاتفاق .

المادة الثالثة والعشرون

التحكيم:

إذا نجم في أي وقت خلال مدة الاتفاق وبعد ذلك أي شك أو خلاف أو نزاع بين فريقي هذا الاتفاق يتعلق بتفسير هذا الاتفاق أو تنفيذه أو أي شيء مما ورد فيه، أو يتعلق به أو بحقوق والتزامات المتعاقدين بمقتضى هذا الاتفاق، وتعذر عليهما حسمه بأية طرق أخرى، يجب إحالته إلى حكمين ينتخب كل من الفريقين واحد [كذا!] منهما، وينتخب الحكمان فيصلاً قبل الشروع في التحكيم، وعلى كل من الفريقين أن يعين حكمه خلال ستين يوماً من تاريخ

الطلب الكتابي لذلك من الفريق الآخر، وفي حالة عدم اتفاق الحكمين على الفيصل فيعين المتعاقدان بهذا بالاتفاق فيصلاً، وإذا لم يتفقا على ذلك فعليهما أن يطلبا إلى رئيس محكمة العدل الدولية أن يعين فيصلاً، ويعتبر قرار الحكمين أو قرار الفيصل فيما إذا اختلف الحكمان في الرأي قطعياً، ويكون مكان التحكيم حسبما تتفق [كذا!] عليه الفريقان، وإذا لم يتفقا فيكون في جدة - البلاد العربية السعودية.

المادة الرابعة والعشرون

سريان المعاهدات الدولية والامتيازات والاتفاقات الموجودة:

لا يفسر هذا الاتفاق بصورة تفرض على الحكومة أي التزام يتعارض مع الالتزامات المترتبة عليها بموجب أية معاهدة دولية أو بصورة تجحف أو تنقص من أية حقوق أو امتيازات ناشئة عن امتياز أو اتفاق قائم تكون الحكومة ملتزمة به.

المادة الخامسة والعشرون

المقاولـــــــون:

للشركة الحق في أن تعهد إلى فريق ثالث بتنفيذ الأعمال المصرح لها بها بموجب هذا الاتفاق، بشرط الحصول أولاً على موافقة الحكومة لاستخدام مقاولين ليس لهم الحق خلال ذلك بالأشغال في البلاد العربية السعودية، على أن لاترفض هذه الموافقة أو تأخر [كذا!] بسبب غير معقول، ويشترط أيضاً بأن تمنح الأفضلية للمقاولين العرب السعوديين عند تساوي الشروط والأحوال، وفي هذه الحالة يتمتع هذا الفريق الثالث بكل الحقوق والامتيازات المكفولة للشركة بموجب الاتفاق الحالي في كل ما يتعلق بأعمالهم .

المادة السادسة والعشرون

حق تخويل هذا الاتفاق:

للشركة الحق في أن تخول أو خلافاً لذلك في أن تتصرف بهذا الاتفاق أو

بأية مصلحة فيه أو أية سلطة من السلطات الممنوحة بموجبه، بشرط أن تحصل مقدماً على موافقة الحكومة الكتابية على ذلك، على أن لا تمنع هذه الموافقة أو تؤجل بسبب غير معقول.

المادة السابعة والعشرون

العناوين الهامشية:

العناوين الهامشية الواردة في هذا الاتفاق هي فقط لتسهيل المراجعة ولا تؤثر على صيغة هذا الاتفاق أو على تفسيره.

المادة الثامنة والعشرون

نظم هذا الاتفاق باللغة العربية والإنكليزية:

حرر هذا الاتفاق باللغتين العربية والإنكليزية، ويوقع الفريقان على نسختين باللغة العربية ونسختين باللغة الإنكليزية، ويكون لكلا النصين قيمة واحدة.

المادة التاسعة والعشرون

يبرم هذا الاتفاق بمرسوم ملكي ويصبح ساري المفعول من يوم نشره في الجريدة الرسمية في البلاد العربية السعودية.

عقد في جدة بالبلاد العربية السعودية في اليوم الثاني والعشرين من شهر شعبان ١٣٦٦ هجري الموافق الحادي عشر من شهر يولية ١٩٤٧م .

إمضاء: وليم ج. لنهان
بالنيابة عن شركة
خط الأنابيب
عبر البلاد العربية
إمضاء: حبيب أبو شهلا بك
إمضاء: طه بك عبدالوهاب

إمضاء عبدالله السليمان الحمدان
بالنيابة عن الحكومة العربية السعودية

إمضاء فؤاد حمزة

وثيقة رقم (٥٨٢)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٦٠
ملف رقم: ١٣٢/ ٤٠/ ٧
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد: ٢١
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ١٤/ ٧/ ١٩٤٧م

موضوع الوثيقة:

بشأن: توقيع الاتفاق الخاص بمرور أنابيب البترول عبر الأراضي السورية واللبنانية.

نص الوثيقة:

وزارة الخارجية
المفوضية الملكية المصرية
بمدينة جدة

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية

أتشرف بإحاطة سعادتكم علماً أنه قد تم يوم الخميس ١٠ يوليه سنة ١٩٤٧م توقيع الاتفاق الخاص بمرور أنابيب البترول عبر الأراضي السوريا [كذا!] واللبنانية، وقد سافر إلى الرياض لهذا الغرض بطائرة أمريكية مندوب شركة الأنابيب الأمريكية بصحبة محامي الشركة سعادة حبيب أبو شهلا بك، وقامت طائرة أخرى سعودية أقلت معالي وزير المالية ومعالي فؤاد حمزة وصاحب العزة طه بك عبدالوهاب النائب بمجلس الدولة، وهناك عقد الطرفين [كذا!]، اجتماعاً شهده حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالعزيز آل سعود وتم توقيع الاتفاق، وبهذا انتهى الاجتماع ثم استبقى جلالة الملك صاحب العزة طه بك عبدالوهاب وشمله بعطفه ورعايته وعرض عليه وظيفة مستشار قانوني للحكومة السعودية، وأوضح جلالته في سياق حديثه أنه يريد الاعتماد على المصريين في كل أمور الدولة لأنهم أحفظ من غيرهم لأسرار الدولة.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام

القائم بالأعمال
أمين محمد سوكة

وثيقة رقم (٥٨٣)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٦٠
ملف رقم: ١٣٢/ ٤٠/ ٧
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد: ٢٢ سري
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ٢/ ٨/ ١٩٤٧م

تحريراً في ٢/٨/١٩٤٧م

موضوع الوثيقة:

بشان: الخلاف بين الحكومة السعودية وشركة الزيت الأمريكية.

نص الوثيقة:

وزارة الخارجية
المفوضية الملكية بمدينة
جدة

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية، بالإشارة إلى كتاب الوزارة رقم ٩ بتاريخ ٢٢/ ٧/ ١٩٤٧م:

أتشرف بأن أعرض على سعادتكم أن موضوع الخلاف بين الحكومة السعودية وشركة الزيت الأمريكية ينحصر فيما يلي:

(١) سعر القطع: تريد الشركة أن تدفع نصيب الحكومة العربية السعودية على حساب سعر القطع في سوق نيويورك، بينما ترغب الحكومة السعودية في أن يكون الدفع بسعر القطع في جدة.

(٢) ترغب الشركة في أن يكون الدفع بجنيه ذهب أمريكي، في حين أن الحكومة السعودية تطالب بالدفع بالجنيه الذهب الإنجليزي.

(٣) دارت مفاوضات بين الشركة والحكومة السعودية في جدة حضرها عن الأولى معالي سابا حبشي باشا، وعن الحكومة السعودية صاحب العزة طه بك عبدالوهاب النائب بمجلس الدولة، وقد توصل الطرفان إلى مشروع اتفاق لم يعرف مضمونه بعد، ولما كان مندوب الشركة غير مفوض في توقيعه فقد سافر إلى مقر الشركة في أمريكا منذ شهرين ولم يعد للآن.

وبما أن صاحب العزة طه بك عبدالوهاب قد باشر هذه المفاوضات فيمكن للوزارة الرجوع إليه في الحصول على معلومات أوفى في هذا الشأن.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام

القائم بالأعمال بالنيابة

وثيقة رقم (٥٨٤)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٦٠
ملف رقم: ١٣٢/ ٤٠/ ٧
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ١٢/ ١٢/ ١٩٤٨م - ١١ صفر ١٣٦٨هـ

موضوع الوثيقة:

بشان: إسعاف الحكومة المصرية في مسالة ما تعانيه من عجز المواد البترولية.

نص الوثيقة:

شركة الزيت العربية الأمريكية
جدة المملكة العربية السعودية

حضرة صاحب المعالي الشيخ عبدالله السليمان وزير المالية الجليلة الأفخم،
مكتب المعادن والشركات.
بجدة - المملكة العربية السعودية.

يا صاحب المعالي،

رداً على كتاب معاليكم ٣٠٣/ ٥٧/ ١ المؤرخ في ٢٨ نوفمبر ١٩٤٨م، ترفع الشركة هنا تقريراً عن مساعيها نحو إسعاف الحكومة المصرية في مسألة ما تعانيه من عجز المواد البترولية.

وتود الشركة أولاً أن تثبت حقيقة أن شركة الزيت العربية الأمريكية بحالتها الراهنة ينحصر اهتمامها في إنتاج الزيت في البلاد العربية السعودية، وليس لديها وسائل للتصريف في الأسواق التي هي خارج البلاد العربية السعودية، ولهذا لا

تستطيع الشركة التقرير أو الإرشاد إلى الكيفية التي ينبغي أن تزود بموجبها حكومة مصر بلوازمها من قبل شركة كاليفورنيا تكساس أو إدارة بيع أخرى للشركة الرئيسية، وأن شركة الزيت العربية الأمريكية بحالتها ذاتها لا يجوز لها أن تملي على شركة أخرى بنوع العملة التي يمكن أن يجري الدفع بها على منتوجات تقوم تلك الشركة بتوزيعها.

وقد أرسلت شركة الزيت العربية الأمريكية المستر و.ج ماكمولن ممثل الشركة للبيوعات في القاهرة بمصر ليقرر مقدار ونوع النقص من المواد البترولية في الحكومة المصرية، وأن يبحث عن الطرق التي يمكن بها سد ذلك العجز، وهذا سعياً منها في إيجاب رغبتكم بمساعدة الحكومة المصرية في الحصول على المقادير اللازمة لها من البترول.

وقد بحث المستر ماكمولن في القاهرة مع مديري البيع في المنطقة لمختلف الإدارات لتوزيع المواد البترولية، وأثناء اجتماع مشترك مع هؤلاء المديرين وممثلي الحكومة المصرية تقرر أن تقوم إدارة البيوع لشركة تكساس كاليفورنيا بتزويد الحكومة المصرية بالمواد البترولية التي ظهر العجز فيها حينذاك، وقد دار البحث على نوع العملة التي يجب أن تسدد بها قيمة العجز المزود به، وتقرر أن يكون ذلك بدولارات الولايات المتحدة، والمفهوم لدى الشركة أن الحكومة المصرية كانت بطبيعة الحال تفضل أن يكون التسديد بالعملة الإسترلينية، ولكن عندما علمت الحكومة المصرية بالعوامل التجارية المختلفة التي تتعلق بالمسألة أظهرت استعدادها ورضاها بإجراء التسديد بدولارات الولايات المتحدة.

والشركة مطمئنة على أن الحكومة المصرية مسرورة بالكيفية التي سيكون التغلب بها على نقص المواد البترولية، وهي ممتنة لمعاليكم على الخدمات التي قدمتها الحكومة العربية السعودية إليها في هذا الشأن.

هذا وتفضلوا بقبول أحسن الاحترام

المخلص شركة الزيت العربية الأمريكية

عنها (س.في. كامبل)

وثيقة رقم (٥٨٥)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٦٠
ملف رقم: ٧/٤٠/١٣٢
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ١٣٦٨/٢/٢٤هـ - ١٩٤٨/١٢/٢٥م

موضوع الوثيقة:

بشأن: المحادثات الجارية مع شركة الزيت بخصوص تموين الحكومة المصرية بالمحروقات.

نص الوثيقة:

مكتب المعادن والشركات
عدد ٢٦/٢/٦٧٥

حضرة صاحب الوزير المفوض المندوب فوق العادة للمملكة المصرية الأفخم بعد التحية والإحترام،

بالإشارة إلى المحادثات الجارية مع شركة الزيت بخصوص تموين الحكومة المصرية بالمحروقات، يسرني أن أقدم لسعادتكم صورة الخطاب الذي أرسلته شركة الزيت العربية الأمريكية رقم ٨٤١/ بتاريخ ١١ صفر ١٣٦٨ الموافق ١٢ ديسمبر ١٩٤٨، وهو الجواب الأخير لما دار بيننا وبينها كتابياً وشفوياً بخصوص حصول الحكومة المصرية الشقيقة على ما يلزمها من كميات البترول لإحاطة علم سعادتكم بما تم في ذلك.

وتقبلوا فائق تحياتنا

وزير المالية
١٣٦٨/٢/٢٤هـ - ١٩٤٨/١٢/٢٥م

وثيقة رقم (٥٨٦)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٦٠
ملف رقم: ١٣٢/ ٤٠/ ٧
الملف الداخلي: ٤/ ٣/ ٧
رقم الإفادة: ٤٦٣
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات: ٢
تاريخ الوثيقة: ٣٠ ديسمبر ١٩٤٨م - ٢٩ صفر ١٣٦٨هـ

تحريراً في ٣٠ ديسمبر ١٩٤٨م
٢٩ صفر ١٣٦٨هـ

موضوع الوثيقة:

بشأن: مشاكل البترول في الخارج.

نص الوثيقة:

وزارة الخارجية
المفوضية الملكية المصرية
بمدينة جدة

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية

أتشرف بأن أنهي إلى سعادتكم أن حضرة الدكتور أحمد توفيق بك المستشار القضائي للحكومة العربية السعودية زار المفوضية صباح اليوم وتحدث إلينا في ثلاث نقط هامة بشأن المباحثات الدائرة بين حكومة جلالة الملك وشركة الزيت العربية السعودية في شتى المسائل، وقد صرح أحمد توفيق بك بأن الحكومة السعودية ترغب في معرفة رأي حكومتنا في هذه المسائل.

أولاً: الوقود المطلوب من الشركة:

كانت مصر قد طلبت وساطة الحكومة السعودية لدى الشركة في أن تبيع لها

ما تحتاج إليه من وقود في سنة ١٩٤٩م وما بعدها، وفعلاً قامت الحكومة الشقيقة بالتوصية اللازمة لدى الشركة، وعلى أن يدفع الثمن بالجنيه المصري أو الإسترليني، وسافر مندوب الشركة إلى مصر وتباحثوا مع الجهات المصرية المختصة، وتم الاتفاق نهائياً على أن يكون الدفع بالدولار كما صرح بذلك هؤلاء المندوبون بعد عودتهم من مصر.

ولما كان الاتفاق على الدفع بالدولار مخالفاً لطلب الحكومة المصرية ولتوصية الحكومة السعودية فإن الأخيرة تريد معرفة مدى هذا النبأ من الصحة (مرفق بهذا صرة الرسالة التي وردتنا من وزارة المالية السعودية في هذا الشأن).

ثانياً: مد خطوط الأنابيب داخل الأراضي المصرية:

كانت الحكومة السعودية وصت وشددت في التوصية، بأن تمرر الشركة أنابيب البترول داخل الأراضي المصرية، وكانت الشركة قد اعترضت على ذلك محتجة بأن ذلك يكلفها [٧٥ مليون دولار] زيادة على تكاليف مدها عبر الأراضي السوريا [كذا!]، وانتهى الأمر بناء على توصية الحكومة الشقيقة على أنه لا مانع لدى الشركة من بذل هذه التضحية على أن تدرس الموضوع، وفعلاً سافر كبار رجال الشركة المذكورة وشركة مد خطوط الأنابيب إلى مصر وعند نزولهم في الأقصر أذاعوا نبأ وصولهم ووجودهم في الأراضي المصرية في الصحف المحلية (عدد الأهرام الصادر في ١٩٤٨م)، واتصلوا فعلاً بسعادة سابا حبشي باشا مستشار شركات البترول الأمريكية في البلاد العربية، وعاد أحد هؤلاء الرجال إلى المملكة السعودية يؤكد أن المسؤولين في الشركتين إنما قصدوا من هذه الإذاعة أن يهيئوا الجو لبدء الاتصالات الرسمية لتمهيد الاتفاق.

واستأذن سابا حبشي الحكومة في الترخيص بالطيران فوق الأراضي المصرية شبه جزيرة سيناء، لدراسة مرور الأنابيب والمتوقع أن تأذن الحكومة بذلك.

ويهم الحكومة السعودية أن تعرف من الناحية المصرية - إلى أي حد وصلت هذه المباحثات.

ثالثاً: استخدام الموظفين والعمال المصريين في شركة الزيت العربية الأمريكية:

أمكن للحكومة السعودية إقناع الشركة بأنه في الحالات التي لا يتسنى فيها الحصول على ما يلزم لها من الفنيين والعمال، من السعوديين يجب أن تبدأ بمصر. وسافر إلى مصر كبار رجال الشركة، الأخصائيين في مسائل العمل والعمال والتوظيف، واتصلوا بوزارة الشؤون الاجتماعية وسعادة وكيلها سابا حبشي باشا ومصلحة العمل.

واتفقوا مبدئياً على العمل واختيار العمال، ولا يزال الاتصال مستمراً بين ممثلي الشركة والحكومة المصرية على ما تقرره الشركة، وقد أوشكوا على وضع الصيغة النهائية من الناحية القانونية الخاصة بعقد العمل، وسافر مندوب الشركة - مستر كلارك سايفر - إلى مصر أخيراً للاتصال بالرجال الرسميين لافتتاح مكتب للتخديم بالقاهرة.

ويهم الحكومة السعودية أيضاً أن تعرف - ومن الناحية المصرية كذلك إلى أي حد وصلت هذه المباحثات، ورأي الحكومة المصرية فيها.

وترى الحكومة الشقيقة أنه من المهم جداً أن تبلغ هذه المعلومات إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء.

وتفضلوا سعادتكم بقبول عظيم الاحترام

القائم بالأعمال بالنيابة

إمضاء

وثيقة رقم (٥٨٧)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة

وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٦٠

ملف رقم: ١٣٢/ ٤٠/ ٧

الملف الداخلي: ١/ ١/ ٦

رقم الإفادة:

نمرة التصدير:

رقم القيد: ١٤٢

عدد المرفقات: ١

تاريخ الوثيقة: ٢٦ إبريل سنة ١٩٤٩م

موضوع الوثيقة:

بشأن: اتفاقات شركات استثمار البترول ومستخرجاته والمعادن في المملكة العربية السعودية.

نص الوثيقة:

وزارة الخارجية
المفوضية الملكية المصرية
بمدينة جدة

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية

الإدارة الاقتصادية

جواباً على كتاب الوزارة رقم ١٣٢/ ٤٠/ ٧ (٣) بتاريخ ٢٠/ ٣/ ١٩٤٩م، أتشرف بأن أبعث إلى سعادتكم مرفقاً لهذا بنسخة من اتفاقات شركات استثمار البترول ومستخرجاته والمعادن في المملكة العربية السعودية.

وقد أرسلنا في طلب نسخة من اتفاق البترول الذي عقد بين إمارة الكويت والشركة الأمريكية، وسنبادر إلى موافاة الوزارة به بمجرد أن يرد.

وتفضلوا سعادتكم بقبول عظيم الاحترام

الوزير المفوض
إمضاء عبدالوهاب عزام

وثيقة رقم (٥٨٨)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٦٠
ملف رقم: ٧/٤٠/١٣٢
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد: ٤ سري
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ٣١ مايو سنة ١٩٤٩م

موضوع الوثيقة:

بشان: الاتفاق التجاري المعقود بين حكومة المملكة المصرية وحكومة المملكة العربية السعودية.

نص الوثيقة:

حضرة صاحب المعالي الشيخ عبدالله السليمان وزير مالية المملكة العربية السعودية

أتشرف بإحاطة معاليكم أنني قد تسلمت خطابكم المؤرخ **٣١** مايو سنة **١٩٤٩**م والذي نصه:

حضرة صاحب الدولة وزير الخارجية المصرية بالنيابة

إيماء إلى المادة الرابعة من الملحق رقم ٣ المرافق للاتفاق التجاري المعقود بين حكومة المملكة المصرية وحكومة المملكة العربية السعودية، أتشرف بإخطار دولتكم أنني سأتصل مباشرة بعد عودتي إلى جدة بشركة البترول العربية الأمريكية للمباحثة معها في شأن تصدير جانب من حاجيات المملكة المصرية من المواد البترولية المنتجة أصلاً في أراضي المملكة العربية السعودية نظير دفع مصر ثمن تلك المواد بالجنيه الإسترليني.

وأقترح بعد انتهائي من تلك المباحثات أن توفد الحكومة المصرية من قبلها من يقوم بتمثيلها عند وضع شروط التوريد مع الشركة المذكورة على الأساس المتقدم. وتعلمون دولتكم أن حكومة المملكة العربية السعودية مرتبطة بأحكام اتفاقيات الامتياز، على أن أملي كبير في أن يؤدي مسعاي إلى قبول الشركة وجهة النظر المصرية.

وجواباً على ذلك أبدي لمعاليكم اغتباطي بما ستعملون عليه بمجرد عودتكم سالمين إلى جدة، وأرجو الله أن يكلل مسعاكم بالنجاح فيتم لمصر شراء ما تحتاجه من منتجات البترول من شركة البترول العربية الأمريكية بالجنيه الإسترليني.

وتفضلوا معاليكم بقبول عظيم الاحترام

وزير الخارجية بالنيابة

إمضاء إبراهيم عبدالهادي

وثيقة رقم (٥٨٩)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٦٠
ملف رقم: ١٣٢/ ٤٠/ ٧
الملف الداخلي: ٤/ ٣/ ٧
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد: ٤٤٧
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ١١ صفر ١٣٦٩هـ / ٢/ ١٢/ ١٩٤٩م

تحريراً في ١١ صفر ١٣٦٩هـ
٢/١٢/١٩٤٩م

موضوع الوثيقة:

بشأن: اتفاقية خط الأنابيب عبر المملكة العربية السعودية.

نص الوثيقة:

وزارة الخارجية
المفوضية الملكية
بمدينة جدة

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية [الإدارة الاقتصادية]

أتشرف بأن أبعث إلى سيادتكم مرفقاً بهذا ست نسخ من عدد جريدة أم القرى الصادرة بمكة المكرمة يوم الجمعة ٢٥ نوفمبر ١٩٤٩ (٥ صفر ١٣٦٩)، وقد نشر العدد المذكور المرسوم رقم ٤٥٨٩ الصادر بالموافقة على اتفاقية خط أنابيب البترول عبر البلاد العربية السعودية.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام

الوزير المفوض
عبدالوهاب عزام

وثيقة رقم (٥٩٠)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة

وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٦٠

ملف رقم: ٧/٤٠/١٣٢

الملف الداخلي:

رقم الإفادة:

نمرة التصدير:

رقم القيد:

عدد المرفقات:

تاريخ الوثيقة: ديسمبر ٤٩

موضوع الوثيقة:

بشأن: المرسوم الخاص بالموافقة على اتفاقية مد خط أنابيب البترول عبر البلاد العربية السعودية.

نص الوثيقة:

الإدارة الاقتصادية

٧/٤٠/١٣٢

حضرة صاحب العزة وكيل وزارة التجارة والصناعة (مصلحة المناجم)

أتشرف بأن أرسل إلى عزتكم مع هذا - للعلم - صور الكتاب من المفوضية الملكية في جدة، ومعه أربع نسخ من جريدة أم القرى المنشور بها المرسوم الخاص بالموافقة على اتفاقية مد خط أنابيب البترول عبر البلاد العربية السعودية.

وتفضلوا عزتكم بقبول فائق الاحترام

وكيل الخارجية

إمضاء أحمد جلال الدين

وثيقة رقم (٥٩١)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية (٢) / الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٦٠
ملف رقم: ٧/٤٠/١٣٢
الملف الداخلي: ٤/٣/١
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد: ٤٤٧
عدد المرفقات: ٢
تاريخ الوثيقة: ١٩٥٠

موضوع الوثيقة:

بشان الاتفاقية الجديدة بين الحكومة السعودية والشركة العربية الأمريكية للبترول (أرامكو).

نص الوثيقة:

وزارة الخارجية
المفوضية الملكية
بمدينة جدة

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية
الإدارة الاقتصادية

أتشرف بأن أرفع إلى سعادتكم ما وصل إلى علمي من أنه قد أصبح في حكم المقرر توقيع اتفاقية بين شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) والحكومة العربية السعودية، تنص على أن تسلم الشركة للحكومة مبلغ ١٣٦ مليون دولار حصة سنوية، و١٠٠ ألف برميل زيت، و١٠ آلاف طن أسفلت. وعلمت أن المفاوضات كادت تنقطع بينهما لاختلاف بينهما على ٥ آلاف طن أسفلت. من الـ ١٠ آلاف المذكورة، وقرر هذا سعادة سابا حبشي باشا (مستشار الشركة) أثناء زيارته للمفوضية، وطلب إليَّ التوسط بصفة شخصية بحتة، فاتصلت بمعالي الشيخ

محمد سرور الصبان (مستشار وزارة المالية السعودية) في هذا الشأن، وأوضحت لمعاليه الفائدة التي تعود على المملكة العربية السعودية من توقيع الاتفاقية، فوعدني بإجابة هذا الطلب بعد أن يعرض المسألة على الجهات المختصة. وقد حضر معاليه وبصحبته سابا حبشي باشا، شاكرين على هذه الوساطة التي أدت إلى النتيجة المرجوة، فوجدت الفرصة سانحة لطلب توسيطهما في مشكلة بيع البترول لمصر بالإسترليني فوعداني خيراً، كما أتشرف بأن أذكر أنه كان للمرسوم الملكي رقم ١٧/ ٢/٣٨/ ٧٦٣٤ الصادر في ٢٦ ديسمبر ١٩٥٠م أثر فعال ومهارة فائقة من معالي الشيخ محمد سرور في الوصول إلى هذه النتيجة؛ لأنه قطع على الشركة طريق التلويح بأن جزءاً غير قليل من حصة الحكومة واجب الدفع للحكومة الأمريكية إذا ما جاء يوم أول يناير ١٩٥١م بدون توقيع الاتفاقية. أيضاً لمجهودات معالي الشيخ محمد سرور الصبان أثر فعال في قبول الشركة العربية الأمريكية بأن تخضع بالاتفاق مع الحكومة السعودية للمرسوم الملكي المشار إليه والخاص بضريبة الدخل الإضافية على الشركات المشتغلة بإنتاج البترول أو المواد الهيدروكربونية. (مرفق مع هذا نسختين من المرسوم).

وتفضلوا سعادتكم فائق الاحترام.

القائم بالأعمال بالنيابة

وثيقة رقم (٥٩٢)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٦٠
ملف رقم: ٧/٤٠/١٣٢
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ١٩٥١/١/١٥م

موضوع الوثيقة:

بشأن: الاتفاقية الجديدة بين الحكومة السعودية والشركة العربية الأمريكية للبترول (أرامكو).

نص الوثيقة:

قسم الأبحاث
٧/٤٠/١٣٢

حضرة صاحب العزة وكيل وزارة المالية والشؤون الاقتصادية
وكيل وزارة الاقتصاد الوطني
مدير عام مصلحة المناجم والمحاجر (شؤون الوقود)

أتشرف بأن أبعث إلى عزتكم رفق هذا بصورة من كتاب ومرفقاته تلقيناه من المفوضية الملكية بجدة، بشأن الاتفاقية الجديدة بين الحكومة السعودية والشركة العربية الأمريكية للبترول (آرامكو).

هذا وقد أرسلنا صورة ما تقدم إلى وزارة المالية (الشؤون الاقتصادية) وزارة الاقتصاد / مصلحة المناجم.

وتفضلوا عزتكم بقبول فائق الاحترام

وكيل الخارجية

وثيقة رقم (٥٩٣)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٦٠
ملف رقم: ١٣٢/ ٤٠/ ٧
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ١٢/ ٧/ ١٩٥١م

سري

موضوع الوثيقة:

بشأن: حاجة مصر من بترول المملكة العربية السعودية مقابل الدفع بالإسترليني.

نص الوثيقة:

وزارة الخارجية والصناعة
مكتب الوزير

مفكرة

حاجة مصر من بترول المملكة العربية السعودية مقابل الدفع بالإسترليني

١- رغبة في إنماء العلاقات التجارية بين المملكة المصرية وبين المملكة العربية السعودية دارت مفاوضات بين الحكومتين أسفرت عن عقد اتفاق تجاري بين البلدين ثم التوقيع عليه في يوم ٣١ مايو سنة ١٩٤٩م.

٢- ولتوثيق دعائم المنفعة المتبادلة بين الطرفين ألحق بالاتفاق ملحق سري برقم ٣، نص في البند الرابع منه بأن تقوم حكومة المملكة العربية السعودية من جانبها بعمل ما في وسعها لقيام شركة البترول العربية السعودية بتصدير جانب من حاجيات المملكة المصرية من المواد البترولية

المنتجة أصلاً في أراضي المملكة العربية السعودية نظير الدفع بالإسترليني.

٣- وتثبيتاً لهذه الرغبة تبادل حضرة صاحب الدولة وزير الخارجية المصرية بالنيابة وقتذاك وحضرة صاحب المعالي الشيخ عبدالله السليمان وزير مالية المملكة العربية السعودية كتابين تضمنا وعداً من معالي الوزير السعودي بالاتصال بمجرد عودته إلى جدة بشركة البترول العربية الأمريكية للمباحثة معها في شأن تصدير جانب من حاجيات المملكة المصرية من المواد البترولية السعودية، نظير دفع مصر ثمن تلك المواد بالجنيه الاسترليني.

٤- وبمناسبة تجديد الاتفاق التجاري بين البلدين لسنة أخرى من ٣١ مايو سنة ١٩٥٠م إلى ٣٠ مايو سنة ١٩٥١م قابلة للتجديد سنة فسنة، كان قد تفضل معالي وزير المالية السعودية فوعد حضرة صاحب العزة وزير مصر المفوض في جدة بأنه سيسعى جهده في سبيل تزويد مصر بالبترول السعودي مقابل وفاء الثمن بالإسترليني وأن معاليه يعتقد أنه سينجح في مسعاه .

٥- وعندما تقابل حضرة القائم بأعمال المفوضية المصرية بمدينة جدة مع معالي الشيخ عبدالله السليمان في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٠م ذكر معاليه بأن موضوع البترول سيوافق عليه قريباً جداً.

٦- غير أنه في ٥ نوفمبر ١٩٥٠ ورد من حضرة القائم بأعمال المفوضية الملكية المصرية بجدة بأن وزارة الخارجية للمملكة العربية السعودية أفادت بأن شركة الزيت العربية الأمريكية تقبض وقتئذ دولارات ثمناً للزيت العربي السعودي الذي تبيعه شركاتها الموزعة في مصر، وأن بيع الزيت بالعملة الإسترلينية خاضع لمراقبة وموافقة الحكومة البريطانية.

٧- وبتاريخ أول يوليه ١٩٥١م وقعت الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة اتفاقية الأرصدة الإسترلينية، ومن ضمن نصوص هذه الاتفاقية نص خاص بالمنتجات البترولية، إذ ورد بالمادة السادسة من اتفاق الإفراجات الإسترلينية النص الآتي:

تتخذ حكومة المملكة المتحدة من التدابير ما يكفل دفع ثمن المنتجات

البترولية بالإسترليني من الحساب المصري رقم (١) في حدود ١١ مليون جنيه إسترليني، تسليم الموانى المصرية وذلك في كل سنة من السنوات العشر ١٩٥١ - ١٩٦٠م.

وورد بالمادة السابعة من نفس الاتفاق بأن المقصود من عبارة المنتجات البترولية هو:

البنزين - الكيروسين - السولار - الديزل - المازوت - بنزين الطيران - زيوت التشحيم (من المناطق الإسترلينية).

٨- ولذلك وللظروف الدولية المحيطة بإنتاج البترول في الوقت الحاضر فإنه من المرغوب فيه تجديد السعي لدى حكومة المملكة العربية السعودية لتزويد مصر بجانب حاجياتها من المواد - البترولية المنتجة أصلاً في أراضي المملكة العربية السعودية؛ نظير الدفع بالإسترليني وفقاً لما كانت قد وعدت به الحكومة المذكورة.

١٢/ ٧/ ١٩٥١م.

* هذه الوثيقة مكررة في نفس الملف.

مفكرة ٣

١- ألحق بالاتفاق التجاري المبرم بين مصر والمملكة العربية السعودية في ٣١ مايو ١٩٤٩م بروتوكول سري رقم (٣) نص في البند الرابع منه على أن تقوم الحكومة العربية السعودية من جانبها بعمل ما في وسعها لقيام شركة البترول العربية السعودية بتصدير جانب:

٢-

٣-

٤-

٥-

٦- وقد طلبت وزارة التجارة والصناعة من وزارة الخارجية في ١٦/ ٧/ ١٩٥١م مخابرة الحكومة العربية السعودية لتزويدها بجانب من حاجياتها من المواد البترولية نظير الدفع بالإسترليني تنفيذاً للوعد المشار إليه سابقاً.

٧- وبتاريخ ٥ أغسطس ١٩٥١م أرسلت الوزارة صورة من مذكرة وزارة التجارة والصناعة المشار إليها آنفاً إلى حضرة صاحب العزة وزير مصر المفوض، في حين طلبت إليه بالعمل على تحقيق رغبة الوزارة المذكورة.

ولم يرد الرد بعد.

مع عظيم الاحترام

وثيقة رقم (٥٩٤)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٦٠
ملف رقم: ٧/٤٠/١٣٢
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ١٦/٧/١٩٥١م

سري وعاجل

موضوع الوثيقة:

بشان: توفير حاجيات مصر من المشتقات البترولية بمختلف انواعها.

نص الوثيقة:

وزارة التجارة والصناعة
مكتب الوزير

عزيزي معالي الدكتور محمد صلاح الدين باشا
تحية قلبية

نظراً للظروف الدولية الراهنة التي تحيط بإنتاج البترول وضرورة المبادرة بالعمل على توفير حاجيات مصر من المشتقات البترولية بمختلف أنواعها.

فإني أرفق لمعاليكم مع هذا مفكرة تناولت مراحل ما سبق، ووعدت به حكومة المملكة العربية السعودية بعمل ما في وسعها لقيام شركة البترول العربية السعودية بتصدير جانب من حاجيات المملكة المصرية من المواد البترولية المنتجة أصلاً في أراضي المملك العربية السعودية؛ نظير الدفع بالإسترليني. كما تناولت النصوص التي وردت باتفاقية الأرصدة الإسترلينية التي وقعت في أول يوليو الجاري مع حكومة المملكة المتحدة.

رجاء تفضلكم بالتنبيه بالاتصال بالمختصين في حكومة المملكة العربية السعودية - بالطريقة التي ترونها - للنظر في تحقيق ما وعدت به منذ سنة ١٩٤٩م.

وتفضلوا معاليكم بقبول أصدق التحية

المخلص

إمضاء (محمود غانم)

١٩٥١/٧/١٦م

وثيقة رقم (٥٩٥)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحـدة الـحـفـظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٦٠
مـلـف رقـم: ١٣٢/ ٤٠/ ٧
الـمـلـف الـداخـلـي: ١٣٢/ ٤٠/ ٧/ ٢
رقـم الإفـادة:
نـمـرة الـتـصـويـر:
رقـم الـقـيـد:
عـدد الـمـرفـقـات: ٣
تـاريـخ الـوثـيـقـة: ٥ أغسطس ١٩٥١م

تحريراً في ٥ أغسطس ١٩٥١م

موضوع الوثيقة:

بشان: طلب الاتصال بالسلطات العربية السعودية لتحقيق ما سبق ان وعدت به من تزويد مصر ببعض حاجاتها من المواد البترولية نظير الدفع بالإسترليني.

نـص الـوثـيـقـة:

وزارة الخارجية
الإدارة الاقتصادية
قسم التجارة الخارجية

حضرة صاحب العزة وزير مصر المفوض في جدة

أتشرف بأن أرسل مع هذا صورة الكتاب والمذكرة الواردين من وزارة التجارة والصناعة بشأن طلب الاتصال بالسلطات العربية السعودية لتحقيق ما سبق أن وعدت به من تزويد مصر ببعض حاجياتها من المواد البترولية نظير الدفع بالإسترليني.

والمرجو التكرم بالتنبيه إلى العمل على تحقيق رغبة الوزارة المذكورة والإفادة.

وتفضلوا عزتكم بقبول فائق الاحترام

وكيل الخارجية
إمضاء/أحمد حسن

وثيقة رقم (٥٩٦)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٦٠
ملف رقم: ١٣٢/ ٤٠/ ٧
الملف الداخلي: ١٣/٢٠٣
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد: ٢٤
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ١٥ مايو سنة ١٩٥٢م

موضوع الوثيقة:

بشأن: مطالبة الحكومة السعودية زيادة نصيبها في أرباح شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) من ٥٠ إلى ٦٦ في المايه.

نص الوثيقة:

وزارة الخارجية
المفوضية الملكية المصرية
بمدينة جدة

حضرة صاحب المعالي وزير الخارجية

أتشرف بالإفادة أنه بمناسبة ماردَّدته الصحف أخيراً عن مطالبة الحكومة السعودية زيادة نصيبها في أرباح شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) من ٥٠ إلى ٦٦ في المائة، أتشرف بإبلاغ معاليكم أن المعلومات التي وقفت عليها في هذا الشأن هي أنه تجري حالياً مفاوضات بين الشركة والحكومة السعودية حول المسائل الآتية :

١ - زيادة ضريبة الدخل التي تحصلها الحكومة من الشركة .

٢ - تحصيل إيجار على الأنابيب التي توصل الزيت إلى صيدا والواقعة في أراضي المملكة العربية السعودية، حيث إن الشركة تقوم بدفع إيجار لمرور أنابيبها بالمملكة الأردنية الهاشمية وسوريا، لهاتين الدولتين .

٣ - لما كان للحكومة العربية السعودية عضوان في مجلس الإدارة فالحكومة تطلب زيادة عضو آخر لها فيها .

والمعروف أن مجلس الإدارة مكون من ١٢ عضواً، ثلاثة منهم يمثلون شركة استاندرد أويل التي لها نصيب في الشركة مقداره ٣٠ في المائة، وثلاثة أعضاء يمثلون شركة تكساس التي لها نصيب ٣٠ في المائة، وثلاثة أعضاء يمثلون شركة استاندارد أويل نيوجرسي التي لها نصيب ٣٠ في المائة كذلك، وعضو واحد يمثل شركة سوكوني التي لها ١٠ في المائة، وبذلك يكون المجموع للأعضاء الأمريكيين عشرة والعضوان الباقيان يمثلون الحكومة .

وتشمل المفاوضات العمل من جانب الحكومة السعودية على زيادة أعضائها إلى ثلاثة .

٤ - لا تقوم الشركة في الوقت الحاضر باستغلال جميع الآبار المكتشفة، بل تترك بعضها بدون استغلال، وترى الحكومة أن تحصل إيجار على الآبار غير المستغلة الواقعة في منطقة الامتياز، وهي منطقة تبلغ مِساحتها حوالي ألف ميل مربع، وترى الحكومة أنه إذا لم يمكن للشركة استغلال الآبار الموجودة في هذه المنطقة فعلى الشركة إعادة هذه الأراضي إلى الحكومة حتى يمكنها استغلالها بواسطة شركات أخرى .

٥ - ترى الحكومة العربية السعودية نقل مجلس الإدارة من أمريكا إلى المملكة العربية السعودية، وذلك تسهيلاً للاتصال بين الأعضاء والإدارة المحلية .

٦ - تدفع الشركة نصيب الحكومة السعودية على أساس الزيت المستخرج فعلاً في منطقة الظهران، ولكن الشركة تبيع الزيت المرسل إلى صيدا بثمن أعلى عن ثمنه في منطقة الظهران .

وترى الحكومة السعودية أن من حقها أن تقتسم هذه الزيادة في السعر (الفرق في الثمن في منطقة الظهران وصيدا) مع الشركة .

وتفضلوا معاليكم بقبول عظيم الاحترام

الوزير المفوض
الحسيني الخطيب

وثيقة رقم (٥٩٧)

المصدر:	دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ:	الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٦٠
ملف رقم:	١٣٢/ ٤٠/ ٧
الملف الداخلي:	١/ ٤٧/ ٢
رقم الإفادة:	
نمرة التصدير:	
رقم القيد:	
عدد المرفقات:	
تاريخ الوثيقة:	يونيه ١٩٥٢م

موضوع الوثيقة:

بشأن: الاتفاق التجاري المبرم بين مصر والمملكة العربية السعودية في ٣١ مايو سنة ١٩٤٩م.

نص الوثيقة:

قسم التجارة الخارجية

مذكـــــرة

تهدي وزارة الخارجية الملكية المصرية أطيب تحياتها إلى مفوضية المملكة العربية السعودية، وبالإحالة إلى البند الرابع من البروتوكول السري رقم (٣) الملحق بالاتفاق التجاري المبرم بين مصر والمملكة العربية السعودية في ٣١ مايو سنة ١٩٤٩م، الذي ينص على أن تعمل حكومة المملكة العربية السعودية من جانبها على قيام شركة البترول العربية الأمريكية بتصدير جانب من حاجيات المملكة المصرية من المواد البترولية المنتجة أصلاً في أراضي المملكة العربية السعودية؛ نظير الدفع بالاسترليني، وبالإشارة إلى الكتابين المتبادلين بين حضرة صاحب الدولة وزير الخارجية المصرية بالنيابة وحضرة صاحب المعالي الشيخ عبدالله السليمان وزير مالية المملكة العربية السعودية واللذين تضمنا وعداً من معالي

الوزير السعودي بالاتصال بمجرد عودته إلى جدة بشركة البترول العربية الأمريكية للمباحثة معها لإجابة الحكومة المصرية إلى طلبها المذكور .

ترجو وزارة الخارجية الملكية مفوضية المملكة العربية السعودية التفضل بموافاتها بنتيجة ما انتهت اليه مساعي حكومتها الموقرة في هذا الصدد .

وتنتهز وزارة الخارجية الملكية المصرية هذه المناسبة لتجدد لمفوضية المملكة العربية السعودية الإعراب عن فائق الاحترام .

إلى مفوضية المملكة العربية السعودية

بالقاهرة

وثيقة رقم (٥٩٨)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٦٠
ملف رقم: ١٣٢/ ٤٠/ ٧
الملف الداخلي:
رقم الإفادة: ١٤٩
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ١٩٥٣/٥/٣٠

موضوع الوثيقة:

بشأن: تقرير عن مد أنابيب البترول من بلاد العرب إلى غرب البحر الأبيض المتوسط.

نص الوثيقة:

حضرة الأستاذ المحترم وكيل وزارة الخارجية

أتشرف بالإفادة أنني قمت بزيارة مؤسسات البترول في إقليم الأحساء في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية من ٢١/ ٤/ ١٩٥٣ إلى ٢٧ منه، وقد شاهدت آبار الزيت وما يتفجر منها من البترول، أقيم عليها منشآت صناعية لاستخراجه وتكريره، وشيدت محطات لدفع البترول في الأنابيب حتى صيدا في لبنان. كما قامت الشركة العربية الأمريكية (أرامكو) ببناء ميناء كبير في رأس التنورة يدفع إليه البترول في أنابيب إلى ناقلات البترول التي تحمله عبر الخليج الفارسي إلى أوربا غرباً مارة بقنال السويس، وإلى الشرق حتى أستراليا واليابان، كما أنشئ ميناء الدمام ومد داخل الخليج الفارسي رصيفاً طوله ٧ كيلو مترات يسير عليه القطار حتى مرسى البواخر.

وقد مدت السكة الحديد من الظهران إلى الرياض وأقيمت مدن على أحسن

ما تكون المدن الحديثة كالظهران ورأس التنورة، ومدن صغيرة على محطات الأنابيب وفرت فيها أسباب المدنيّة الحديثة لجميع من يعملون في صناعة البترول، وشيدت البيوت ووفرت المياه وغير ذلك من أسباب الراحة. وتجدون حضرتكم رفق هذا تقريراً عن البترول في منطقة الظهران.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

السفير

الحسيني الخطيب

وثيقة رقم (٥٩٩)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٦٠
ملف رقم: ١٣٢/ ٤٠/ ٧
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: بدون

موضوع الوثيقة:

بشأن: تقرير عن البترول في المملكة العربية السعودية بمناسبة زيارتي لمنطقة الظهران.

نص الوثيقة:

حتى يحين الوقت الذي تستخدم فيه الطاقة الذرية لصالح البشر فإن الزيت سيبقى مستأثراً باهتمام الناس بوصفه مصدراً واسع النطاق للطاقة المحركة، وسيظل العامل الأول في تكييف السياسات الدولية وما يتبعها من صراع بين الدول الكبرى في وقت السلم وفي أثناء الحرب على السواء.

والزيت معروف منذ القدم في منطقة الشرق الأوسط، فقد كان البابليون الذين أقاموا مدينتهم في حوض نهريّ دجلة والفرات يجمعون ما يطفو من الزيت على سطح الأرض ويخلطونه بالرمال والطين ويستعملون من هذا الخليط (مونة) للبناء.

ولكن استثمار الزيت حسب ما نعرفه الآن من الآبار لم يتم إلا في عام ١٩٠٠ في بلاد إيران. ولما فطنت الدول الكبرى إلى وجود الزيت في إيران بدأ التنافس بينها، فقامت ألمانيا من ناحيتها وقتئذ بتنفيذ مشروع السكك الحديدية

الذي يربط القسطنطينية ببغداد عبر الأناضول. وقد لفت المشروع نظر بريطانيا؛ لأنه كان يرمي إلى فرض نفوذ ألمانيا على منطقة الشرق الأوسط، فلم تلبث بريطانيا أن زجت بأنفها في هذه المنطقة من العالم للحد من نفوذ ألمانيا وإحباط مساعيها، وأمكنها أخيراً أن تفرض نفوذها على الشرق الأوسط وأن تستحوذ على آبار الزيت في بلاد إيران.

ولما آل التطور الصناعي إلى اختراع المحركات التي تسير بقوة الاحتراق الداخلي نشط البحث عن الزيت في جميع أنحاء العالم ومنها مناطق الشرق الأوسط، ففي عام ١٩٠٨ اكتشفت آبار الزيت في مسجد سليمان في إيران، وتلى ذلك اكتشافات كثيرة لآبار الزيت في منطقة الشرق الأوسط في العراق وفي الكويت وفي البحرين وأخيراً في المملكة العربية السعودية.

ولو أنه من الصعب معرفة المخزون من الزيت في باطن الأرض في منطقة الشرق الأوسط، فإن المختصون يقررون بأن المخزون في هذه المنطقة يبلغ ٤٨ ألف مليون برميل، على أن شركة ستاندارد أويل أوف نيوجرسي تقدره بـ٧١٣٣٢ مليون برميل، وليست العبرة بطبيعة الحال بما هو مخزون في باطن الأرض بل بقدر ما يمكن استخراجه والانتفاع به تبعاً للتسهيلات والآلات التي تقام في مناطق البترول، ثم سهولة نقله منها إلى أنحاء العالم.

ولما ظهر للمختصين أن الشرق الأوسط هو مخزن مشحون للزيت بدأ البحث عنه في كل أنحائه. ففي عام ١٩٣٠ منحت شركة زيت أمريكية اسمها ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا امتيازاً بالتنقيب عنه في البحرين ونجحت في كشف آباره عام ١٩٣٢، ولما كانت سواحل المملكة العربية السعودية الشرقية قريبة من جزيرة البحرين فإن ذلك دعى المختصين أن يعتقدوا اعتقاداً جازماً بوجود بترول في داخل المملكة العربية السعودية، ولذلك سعت الشركة الآنفة الذكر لدى الملك عبد العزيز للحصول على امتياز للتنقيب عنه، وحصلت من جلالته على امتياز للتنقيب سنة ١٩٣٣ وفي عامي ١٩٤٤ و ١٩٤٧ انضمت ثلاث شركات أخرى إلى شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا وألفوا شركة واحدة تسمى

(أرامكو) شركة الزيت العربية الأمريكية، وهي التي تعمل الآن في استخراج الزيت في المنطقة الشرقية من الجزيرة العربية على الخليج الفارسي، وأصبح لكل شركة من هذه الشركات المنتجة في هذه الشركة الموحدة نصيب في الأرباح، وبيان أرباحها المئوية كالآتي:

١- شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا ٣٠٪

٢- شركة ستاندارد أويل أوف نيوجرسي ٣٠٪

٣- شركة تكساس ٣٠٪

٤- شركة سوكوني فاكوم أويل ١٠٪

علاقة الشركة العربية الأمريكية للزيت (ارامكو) بالمملكة العربية السعودية:

حصلت شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا - وكما أوضحنا - على امتياز بالتنقيب عن الزيت في المملكة العربية سنة ١٩٣٣، وبانضمام الشركات الأخرى السابق الإشارة إليها تكونت الشركة العربية الأمريكية (أرامكو).

ومنذ سنة ١٩٣٣ بدأت عمليات التنقيب والحفر الاستطلاعية في منطقة الدمام في المملكة العربية السعودية على الخليج الفارسي، ذلك لأن هذه المنطقة كانت واضحة الشبه بمنطقة البحرين المنتجة للزيت. ووصلت الشركة إلى نتائج مرضية يستدل منها على وجود الزيت، ولكنها لم تكن بكميات تجارية تتناسب مع النفقات الهائلة التي صرفتها الشركة حتى سنة ١٩٣٥ . وقد واصلت الشركة جهودها في البحث والتنقيب حتى تمت المعجزة وأفضت الصحراء أخيراً عما تختزنه في باطنها فتدفق الزيت بغزارة في سنة ١٩٣٨.

دعا ذلك إلى أن اتفقت الحكومة السعودية والشركة على تعديل الاتفاقية الأولى، ففي سنة ١٩٣٩ وقعتا اتفاقية جديدة خول للشركة بمقتضاها زيادة رقعة الامتياز الأصلي، فأصبحت المساحة الخاضعة للامتياز تبلغ ٤٤٠ ألف ميل مربع.

وفي سنة ١٩٥١ عدلت الاتفاقية من جديد على أساس أن تدفع الشركة للحكومة السعودية عائدات وضرائب ورسوم تبلغ ٥٠٪ من صافي أرباح الشركة.

وفي سنة ١٩٥٢ دارت مفاوضات بين الحكومة السعودية وشركة أرامكو أدت إلى نقل مقر الشركة المركزي من أمريكا إلى منطقة الظهران وذلك تسهيلاً للاتصال بين الأعضاء والإدارة الحالية، ويقيم دائماً في الظهران رئيس مجلس الإدارة مستر دافيز والرئيس المستر كيز وكثير من كبار رجال الشركة. كما أنه يقال أن المفاوضات جارية الآن حول مطالب جديدة للحكومة السعودية تتضمن أن تحصل الحكومة على إيجار للآبار غير المستعملة الواقعة في منطقة الامتياز، وأن يكون للحكومة السعودية نصيب من فرق السعر بين ثمن الزيت في منطقة الآبار وثمنه الذي يباع به عند مصب الزيت في صيدا على البحر الأبيض المتوسط. كما تطالب أيضاً بأجر على مرور خط الأنابيب عبر أراضيها.

هذا وكان معدل استخراج الزيت في عام ١٩٤٣ يقدر بـ ١٣ ألف برميل يومياً، وقد ارتفع الإنتاج الآن إلى ٧٦٢ ألف برميل يومياً، وكميات الزيت المكررة كانت سنة ١٩٤٤ نحو ٤٧ ألف طن تصل الآن إلى حوالي ٧١٨ مليون طن في العام.

الآثار المباشرة وغير المباشرة على اقتصاديات الشرق الأوسط بسبب وجود البترول في منطقة الخليج الفارسي

في الشرق الأوسط اليوم حركة اقتصادية عظيمة قوامها البترول، فعندما اكتشف البترول سنة ١٩٠٨ بمسجد سليمان بإيران اتجهت الأنظار إلى الشرق الأوسط باعتباره مخزناً مشحوناً بالبترول، فقبل قيام الأزمة التي لازالت مشتدة بين الحكومة الإيرانية والشركة الإيرانية الإنجليزية كان إنتاج هذه الشركة حوالي ٦٥٠ ألف برميل يومياً، وكان معمل تكرير البترول في عبدان قبل إغلاقه أكبر معامل التكرير في العالم، وكان ينتج أحسن أنواع البترول الكبيرة القيمة مثل بنزين الطائرات ذي النسبة العالية في الأكتين. كما أن بترول العراق في حقل كركوك ينتج حوالي ٦٠٠ألف برميل يومياً، وينقل من منطقته في أنابيب قطر ٣٠ بوصة من كركوك إلى ميناء بانياس بسوريا شرق البحر الأبيض المتوسط، وفي سنة ١٩٣٤ كشف البترول بكميات هائلة في جزائر البحرين التي تعتبر أكبر حقول

البترول في العالم أجمع، وفي سنة ١٩٣٨ كشف البترول بكميات تجارية هائلة في المملكة العربية السعودية.

وبالرغم من وقف عمليات إنتاج البترول والخام والمكرر في إيران فإن البترول الذي يستخرج من الكويت والمملكة العربية السعودية سد النقص الذي ترتب على وقف استخراجه من إيران.

مما تقدم يتضح أن المنطقة التي تحيط بالخليج الفارسي اليوم حتى بعد انقطاع الإنتاج الإيرانى تنتج يومياً حوالي ميلونين ونصف مليون برميل، وهي كمية كبيرة من الإنتاج العالمي الذي يصل إلى حوالي ١٢ مليون برميل يومياً. على أنه يلاحظ أن إنتاج البترول في منقطة الشرق الأوسط لا يزال في بدأيته، وأن المخزون في باطن هذه المنطقة يزيد عن أكثر من نصف الثروة البترولية المخزونة في باطن الأرض في العالم أجمع بما في ذلك روسيا السوفيتية، وقد ذكرنا سابقاً التقديرات للمخزون في باطن منطقة الشرق الأوسط، وفي كل يوم ترد أخبار كشف جديد عن البترول وكان آخر هذه الأخبار كشف حقل بترولي غزير بالمنطقة المحايدة العربية السعودية الكويتية.

وقد عاد وجود هذه الكميات الهائلة من الزيت في منطقة الشرق الأوسط إلى تعرف آثار الصناعة البترولية في هذا الجزء من العالم، وما يكنه المستقبل للبلاد العربية في هذه المنطقة من رخاء اقتصادي عظيم لابد أن يعم أثره بطريقة مباشرة أو غير مباشرة جميع بلاد الشرق العربي بما فيها مصر.

كان لاكتشاف البترول في البلاد العربية السعودية أثر ظاهر في تقدم هذه البلاد، كما سنذكره في موضع آخر، ولكن المهم أن أثر البترول قد تعدى حدود البلاد السعودية، فمنذ أن مد خط أنابيب قطره ٣٠ بوصة من الخليج الفارسي إلى صيدا على البحر الأبيض المتوسط وهو أطول خط من نوعه في العالم إذ يبلغ طوله ١٠٦٩ ميل ويصب منه حوالي ٣٠٠ ألف برميل يومياً من الزيت الخام في ميناء صيدا، والبلاد التي يمر بها هذا الخط بعد خروجه من البلاد السعودية (الأردن وسوريا ولبنان) تنال نصيباً من صناعة البترول، ذلك أن المشتغلين بهذه

الصناعة يبلغ عددهم حوالي ١٥٠ ألف شخص من كافة البلاد العربية حتى السودان.

وإذا لوحظ أن كل هؤلاء العمال والمستخدمين والموظفين في هذه الصناعة يمثل عائلة مكونة من أربعة أشخاص فإن عدد من يعيشون مباشرة على صناعة الزيت في الشرق الأوسط يزيد على نصف مليون من سكانه، بينما الموظفون والعمال الأمريكيون فعددهم قليل نسبياً لا يتجاوز في شركة البترول العربية الأمريكية (أرامكو) أربعة آلاف عامل ومستخدم وموظف.

ونظراً لحاجة العمل إلى فنيين فإن كثيراً من هؤلاء العمال والمستخدمين قد استخدموا من البلاد العربية الأخرى، كما أن الشركة استخدمت عدداً كبيراً من مهاجري فلسطين. وقد لاحظت أنه بينما يوجد حوالي ٦٠٠ عامل سوداني فإني لم أجد غير عامل مصري واحد من خريجي المدارس الصناعية المصرية ويتقاضى مرتباً قدره ١٨ ريال سعودي يومياً أي حوالي جنيهين مصريين وذلك خلاف السكن والمزايا الأخرى التي تقدمها الشركة مجاناً للعمال ومستخدميها وموظفيها. وقد استعلمت في اهتمام عن سبب انعدام استخدام العمال المصريين فتبين لي أن هذه المسألة يرجع تاريخها إلى بدء سنة ١٩٤٩ حيث أنشأت شركة أرامكو لها بالقاهرة مكتباً لاستخدام العمال الفنيين والصناع المصريين باتفاقها مع الحكومة العربية السعودية، وبعد مفاوضات طويلة مع مصلحة العمل ووزارة الشئون الاجتماعية المصرية تم الاتفاق على صيغة "عقد عمل" ارتضته الشركة والعمال ومصلحة العمل في مصر، وبناء عليه أرسل أول فوج من العمال والصناع المصريين عدده حوالي العشرين، ولكن نظراً لأن أعمال الشركة كانت منصب نحو استخراج البترول بصفة تجارية فلم تتمكن الشركة وقتئذ من إنشاء مساكن متوفرة كما هي الحال الآن، فكانت أحوال المعيشة يحوطها شيء من العسر، وفي الوقت نفسه كانت الأحوال الاقتصادية في مصر في رخاء ولم تكن هناك أزمة عمال أو صناع عاطلين؛ ولذلك لم يشأ المصريون أن يتقدموا إلى مكتب أرامكو في القاهرة للعمل في هذه الشركة. وفي أثناء ذلك اشتدت أزمة اللاجئين الفلسطينيين فحركت هذه الأزمة عاطفة الحكومة السعودية فصدرت

التعليمات للشركة بأن تعطي الأفضلية في التعيين للعمال والمستخدمين والموظفين الفلسطينيين اللاجئين؛ إذ لم يكن هنالك سعوديون يحلون محلهم.

وقد تكلمت مع مدير الشركة والمسئولين فيها عن إمكان تعيين المصريين فذكروا أنهم يفضلون العمال والموظفين المصريين، ولكنهم مقيدون في الوقت الحاضر بتعليمات الحكومة السعودية بتعيين السعوديين أولاً، ثم الفلسطينيون، ثم المصريين إذا اقتضى العمل ذلك، وأنه لا بأس أن يتقدم من يرغب من المصريين إلى مكتب الشركة بالقاهرة طالباً العمل بالشركة، وأن هذه الطلبات ستكون موضع اهتمام من الشركة.

هذا هو الأثر الاقتصادي المباشر الذي ترتب على صناعة البترول وازدهارها في الشرق الأوسط، وإذا انتقلنا إلى الآثار غير المباشرة لوجدنا أن هذا المورد العظيم من الزيت قد ضاعف دخل الحكومات العربية ستة أضعاف أو أكثر، فبلغ دخل الحكومة العربية السعودية من البترول عام ١٩٥٢ حوالي ٢٤٠ مليون دولار، وهذا الرخاء يجد سبيله إلى الأفراد إذا زادت القوة الشرائية لهم، مما يظهر أثره في حركة التعمير والإنشاء وفي صناعة البناء بصفة خاصة في جدة والظهران والدمام والمنطقة الشرقية بشكل عام، وهنا نجد أن الأثر الغير مباشر لهذا الازدهار يخص المصريين منه نصيب ملحوظ، ففي هذه البلاد مثلاً حوالي ثلاثة آلاف عامل مصري ومهندسين ومقاولين في مختلف فروع صناعة البناء؛ ذلك لأن حركة البناء والإنشاء في جدة ومكة والطائف والرياض وغيرها يقوم بها المصريون، مما دعانا في مرات كثيرة إلى طلب النظر في تعيين ملحق عمالي للسفارة بجدة للنظر في أحوالهم وترتيب استحضارهم من مصر وعودتهم إليها طبقاً لحاجيات البناء. وقد وفق هذا مبدئياً ولكن لم يتم تعيينه حتى الآن.

على أنه يوجد احتمال للمزيد في مساهمة البلاد العربية بطريقة غير مباشرة في هذا الرخاء الاقتصادي، فالبلاد التي يمر بها خط الأنابيب التي توصل بترول الشرق إلى البحر الأبيض ينالها فائدة تذكر من ناحية الأجور والإتاوات التي تتقاضاها سنوياً نظير حق مرور البترول في أراضيها، فضلاً عن وجود مورد آخر

يستتبع صناعة التكرير ونقل البترول من موانيء البترول على البحر الأبيض .

إن أثر الزيت في اقتصاديات البلاد العربية حالياً ومستقبلاً لا يمكن أن يحصى، وقد كان خط الأنابيب العربي السعودي قاب قوسين أو أدنى أن يمر مباشرة من البلاد العربية السعودية إلى الأراضي المصرية، ولو حدث ذلك لحال هذا دون امتداد احتلال دولة إسرائيل لمثلث النقب الذي يمتد جنوباً إلى نقطة على الطرف الشمالي لخليج العقبة عند ميناء إيلات الإسرائيلي التي تقع شرق ميناء العقبة ببضعة كيلو مترات.

على أن البلاد العربية لم تشهد بعدُ النهاية في هذا التقدم الاقتصادي العظيم الذي ترتب على ازدهار صناعة البترول في الشرق الأوسط، فمنذ وقت قليل افتتح الملك عبدالعزيز خط السكة الحديد الذي يربط ميناء الدمام على الخليج الفارسي بمدينة الرياض عاصمة المملكة ويمتد ٣٥٠ ميلاً عبر الصحراء. وقد انتهى خبراء النقطة الرابعة من بحثهم الفني وقدموا تقريرهم للحكومة عن امتداد ذلك الخط إلى المدينة المنورة، ومنها إلى جدة، ثم إلى مكة المكرمة.

إن الثروة الهائلة المخزونة في باطن الأرض لا تزال في بداية الاستثمار؛ وذلك لعدم توافر الآلات التي تستعمل في استخراجه والنقص الملحوظ في العمال الفنيين وذوي الخبرة من أهل بلاد الشرق الأوسط، ولذلك تعمد الشركة إلى حرق الغاز الطبيعي الذي يتفجر من باطن الأرض والذي يزيد على مئات الملايين من الأقدام المكعبة يومياً.

وقد بحث المختصون في كيفية استثمار هذه الثروة الضائعة فتقدم مستر ستيف بكتل صاحب ومدير شركة بكتل الهندسية التي قامت بتنفيذ مشروعي خط الأنابيب عبر البلاد السعودية، وخط أنابيب الشرق الأوسط من كركوك إلى ميناء بانياس بسوريا، بمشروع يبدو لأول وهلة أنه من المشاريع الخيالية وهو وصل منطقة البترول وأنابيب تنقل الغاز الطبيعي إلى أوربا عبر بلاد العرب فالكويت فالعراق فسوريا فالأناضول فالبلقان فوسط أوربا حتى باريس، ويبلغ طول هذا الخط إذا قدر أن يظهر في عالم الوجود حوالي ٢٥٠٠ ميل.

وهذا المشروع ولو أنه من الناحية الفنية جائز إلا أنه لا يتم إذا عم السلام العالم، وحيث أن الفن والمعرفة لا يقف في سبيلهما عائق، وحتى يتم هذا المشروع السالف الذكر فهلا يكون من المصلحة الاستفادة من ملايين الأقدام المكعبة من الغاز الذي يذهب هباء بالاحتراق فيعدل المشروع إلى الأقرب للذهن، فتوصل أنابيب من منطقة البترول في المملكة العربية إلى القطر المصري، وهذا أقل تكاليفاً من المشروع الأول، وتنفيذه يجعل مصر قطراً صناعياً من الطراز الأول، ويجعلها مركزاً ممتازاً للصناعة بين القارات الثلاث أوربا وآسيا وأفريقيا.

إن المستقبل القريب كفيل بأن يزيد من كميات الزيت المستخرجة من البلاد العربية السعودية، وسيترتب على ذلك بطبيعة الحال البحث في طريقة لمضاعفة وسائل نقله، سواء بزيادة من الأنابيب أو زيادة عدد ناقلات البترول، ومن المحتمل أن الشركة تفكر جديًّا من الآن في ذلك، ومن الجائز أن يمر بخاطرها مشروع مد الأنابيب إلى مصر لقصر المسافة.

هذين المشروعين من ناحية المستقبل يحتاجان إلى دراسة سياسية عميقة، والظروف التي تحيط بالشرق الأوسط بوجه عام ومصر بوجه خاص من الناحية الدولية. هذا ويجب أن لا يغيب عن الذهن هذين المشروعين [كذا!] من الآن، فالمستقبل مليء بالفرص ويجب على مصر أن تستعد لها حتى لا تحرم منهما متى حان وقت استغلالها فلا يفوت عليها مزايا هامة اقتصادية تستفيد منها بلاد غيرها.

وهذان المشروعان يذكران بمشروع آخر كبير قام بدراسته مستر ف.د.مود الرئيس السابق لشركة أرامكو نال تحبيذاً وتشجيعاً في البلاد العربية وفي الجامعة العربية على السواء، كما لاقى اهتماماً من مستر يوجين بلاك رئيس مجلس البنك الدولي عند زيارته للشرق الأوسط أخيراً، وهذا المشروع هو وصل البلاد العربية بشبكة طرق لسيارات النقل يبدأ من الخليج الفارسي بمنطقة الظهران إلى المنطقة المحايدة إلى الكويت فالعراق ثم إلى الأردن فسوريا فلبنان، ومن الأردن إلى سيناء، وهذا المشروع وما قبله يتوقف تنفيذه على الأوضاع السياسية في بلاد

شرق البحر الأبيض المتوسط.

ولا يفوتنا أن نذكر أن لمصر مصلحة كبيرة من زيت البلاد العربية السعودية بوجه خاص وزيت الشرق الأوسط بوجه عام؛ وذلك أنه رغماً من خطوط الأنابيب الموجودة حالياً والتي تحمل البترول من الظهران إلى صيدا ومن كركوك إلى بانياس فإن معظم الزيت الخام من منطقة الخليج الفارسي يصدر إلى أوربا وأمريكا غرباً بواسطة ناقلات البترول التي تمر بقنال السويس، وقد بلغت حصيلة شركة قنال السويس من حمولة ناقلات البترول التي تمر بالقنال حوالي ٦٠٪ من مجموع الحمولة، وللحكومة المصرية نصيب من إيراد شركة قنال السويس بموجب الاتفاقية الأخيرة، غير أنه لا يغيب عن الذهن أن عقد امتياز شركة القنال ينتهي سنة ١٩٦٨، أي أنه لم يبق عليه أكثر من ١٥ سنة تؤول القنال بعدها بكافة منشآتها ومعداتها إلى مصر، وعندئذ يكون إيراد نقل البترول بواسطة ناقلاته عن طريق قنال السويس كله لمصر. وقد تبدو مدة الخمسة عشر سنة طويلة ولكنها قصيرة في حياة الأمم وعلى مصر أن تستعد من الآن لاستلام القنال.

خط الانابيب (تابلاين)

عندما نجحت شركة أرامكو في استخراج الزيت بكميات وافرة لم تتمكن من تصريفه بواسطة ناقلات البترول من ميناء رأس التنورة، ففكرت في نقله عبر الصحراء بواسطة الأنابيب إلى البحر الأبيض المتوسط مثل ما عملته شركات البترول في العراق حيث مد خط أنابيب كركوك إلى بانياس، وكما اتبع أيضاً في نقل الزيت من آباره عبر مناطق إنتاجه في الولايات المتحدة.

ويبدأ خط الأنابيب العربي السعودي من قرية (القيصومة) عبر البلاد العربية فالأردن فسوريا فلبنان ويبلغ طوله ١٠٩٦ ميل، وقد أصبح لهذه البلاد وبالرغم من عدم وجود الزيت فيها دوراً [كذا!] غير يسير في صناعة الزيت نظراً لمرور الأنابيب فيها، وقد قام بمد هذه الأنابيب شركة منفصلة عن شركة أرامكو فهي أشبه بشركة نقل أو شركة سكة حديد أو بواخر. إلا أن هذه الشركة تملكها أيضاً الشركات الأربعة التي تكوِّن شركة أرامكو.

وقد كان لهذا المشروع تاريخ يبدأ منذ فكر فيه سنة ١٩٤٧، فقد كان هذا المشروع يرمي أولاً إلى مده من البلاد العربية شرقاً ثم إلى منطقة قنال السويس، ليتفادوا بذلك تعدد البلاد التي يمر بها الآن، فلا تلجأ شركة تابلاين إلى عمل مفاوضات معها لقاء ما يدفع لكل منها من أجر نظير مرور الأنابيب فيها، ولكن لظروف خاصة بمصر لم توافق على أن تصل إليها خط الأنابيب، فقامت الشركة بمفاوضات كبيرة مع شرق الأردن وسوريا ولبنان وتم ذلك منذ سنتين بعد أن تحملت الشركة مصاريف أكثر مما كان يتكلفه الخط لو مد مباشرة من الظهران إلى مصر لقصر المسافة بين الظهران ومصر عنها بين الظهران وميناء صيدا .

كذلك لو كان قد تم هذا المشروع عن طريق مصر لتفادت الشركة دفع إتاوة المرور في ثلاث بلاد وهي: الأردن وسوريا ولبنان، ولتفادت كذلك الشركة المطالبات المتكررة من هذه البلاد من حين لآخر برفع إتاوة المرور، وقد بلغت نفقات هذا الخط ١٦٨ مليون دولار.

أما كميات البترول التي سالت في هاتين السنتين فعظيمة جداً إذا في خلال هاتين السنتين بلغ معدل مارسا من ناقلات البترول في ميناء صيدا ثلاث ناقلات يومياً وبذلك عاد النشاط البحري إلى لبنان فأصبح ميناء صيدا مرفأً هاماً من مرافيء فينيقيا القديمة.

وقد اقتضى مد هذا الخط تذليل مساحات شاسعة من الصحراء وشحن مقادير ضخمة من المعدات إلى صحراء البلاد العربية والبلاد التي مر بها الخط، كما أقيمت على هذا الخط ٦ محطات ضخمة لدفع البترول وصيانة الأنابيب ما بين القيصومة وصيدا. كما استخدمت شركة التابلاين أكبر عدد ممكن من أهالي البلاد التي مر بها هذا الخط، ونظراً لأن حاجة كل محطة تحتاج حوالي ٢٠٠ ألف جالون مياه يومياً كان على الشركة أن تحفر بمعداتها الآلية ثلاثة أو أربعة آبار لكل محطة لتوفير هذه الكميات من المياه، وقد بلغ عمق بعض هذه الآبار ١٢٠٠ قدم. كما أقامت في كل محطة من محطات الدفع المساكن والمكاتب والمستشفيات مجهزة بأحدث المعدات ووسائل الراحة للموظفين من تكييف

للهواء وإقامة محطات كهربائية في كل محطة، كما مد بجوار هذه الأنابيب طريق للسيارات، ولذلك أصبح هذا الطريق أول طريق بري يربط الخليج الفارسي بالبحر الأبيض المتوسط ويسهل نقل المواد المستوردة من الخارج عن طريق صيدا لتموين هذا الخط من آلات وعدد ومواد تموينية للذين يعيشون في هذه المحطات من موظفين ومستخدمين وغيرهم كذلك للعرب الرحل القاطنين على جانبي هذا الخط.

ونظراً لأن الزيت لم يستكشف بعد في لبنان وسوريا والأردن فقد اتفقت شركة التابلاين مع هذه البلاد على تزيد [كذا!] سوريا ولبنان بنصف ما تحتاجانه سنوياً من الزيت الخام بأدنى الأسعار وأن تزود الأردن بجميع حاجاتها سنوياً منه. هذا فضلاً على أن الشركة تدفع لكل من هذه البلاد الثلاثة ثلاثة دولارات على الطن الواحد من مشتقات الزيت الذي يمر بالأنابيب في حدود كمية سنوياً لا تزيد على ٢٠٠ ألف طن، وبذلك يحصل كل منها على مورد بسبب مرور الأنابيب فيها يقدر بـ ٦٠٠ ألف دولار سنوياً، مضافاً إلى ذلك بطبيعة الحال أجور الخدمات والموظفين والمستخدمين التي يتقاضاها أهل هذه البلاد بسبب عملهم بخط الأنابيب.

هذا وقد تم في صيدا بناء ٢٠ خزان [كذا!] لتخزين الزيت الخام تمهيداً لشحنه بالناقلات. هذا ويتألف خط الأنابيب من حجمين قطر أحدهما ٣١ بوصة والآخر ٣٠ بوصة.

ولضخامة وطول هذا الخط استلزم ملؤه بـ ٨٠٠ ألف طن من الزيت قبل أن يصب في الخزانات إلى صيدا، وأقصى ما يستطيع خط التابلين نقله هو ٤٥ ألف طن من الزيت في اليوم الواحد، وسرعة الزيت داخل الأنابيب بمعدل ١١٠ كيلو متر في اليوم، ويستغرق وصوله من الآبار بالظهران إلى صيدا ١٦ يوم.

وللدلالة على ضخامة هذا المشروع فإن الفولاذ الذي استعمل في إنشائه يكفي لصنع نصف مليون سيارة من الحجم المتوسط.

الحسيني الخطيب

وثيقة رقم (٦٠٠)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ١٣٦٠
ملف رقم: ١٣٢/ ٤٠/ ٧
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: بدون

موضوع الوثيقة:

بشان: نصيب الحكومة السعودية في أرباح شركة الزيت العربية الأمريكية.

نص الوثيقة:

الشؤون الاقتصادية
الأبحاث

حضرة صاحب العزة وكيل وزارة المالية والاقتصاد للشؤون المالية والاقتصادية

أتشرف بأن أرسل إلى عزتكم مع هذا صورة كتاب تلقيته من المفوضية الملكية بجدة بشأن نصيب الحكومة السعودية في أرباح شركة الزيت العربية الامريكية.

وتفضلوا عزتكم بقبول فائق الاحترام

وكيل الخارجية
إمضاء
أحمد جلال الدين